جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالب(ة) : **ساسي موسى**

يوم: 2025/06/04

حماية البيئة في ظل الاتفاقيات الدولية

دراسة حالة الجزائر 2019-2030

لجنة المناقشة:

الاستاذ/د الباهي سمير	أ. ت.ع	جامعة بسكرة	رئيسا
الاستاذ/د البار أمين	أ. مح ب	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
الاستاذ/د نبار سليمان	أ. ت.ع	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية 2024-2025

قال الله تعالى في محكم تنزيله

بعد اعوذ بالله من الشيطان الرجيم –

﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ .

صدق الله العظيم

[سورة البقرة الآية رقم 60].

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة...

إلى من كان له الفضل، بعد الله تعالى، في وجودي.

إلى من ربّاني صغيرًا، ورعاني شابًّا، وصاحبني كبيرًا.

إلى من أمرني الله تعالى أن أخفض له جناح الذل من الرحمة.

إلى من فقدتُ بفقده أبًا كريمًا، وأخًا ناصحًا، ومستشارًا مؤتمنًا.

إلى من سألتُ الله أن يرزقني برَّه في حياته، وأنا الآن أسأله تعالى أن يرزقني برَّه بعد وفاته.

غفر الله لك يا والدي، وتجاوز عنك، وتغمّدك بواسع رحمته، وجزاك الله عني، وعن والدتي، وإخوتي وأخواتي خير الجزاء.

وإلى والدتي الكريمة...

أسأل الله أن يمدّها بوافر الصحة والعافية، وأن يبارك لها في عمرها، ويرفع درجتها في الدنيا والآخرة، وأن يرزقني برّها والإحسان إليها.

وإلى عائلتي الصغيرة...

سندي في الحياة، وأحد أسباب نجاحي.

إلى زوجتي الكريمة، جزاها الله خير الجزاء على صبرها ودعمها اللامحدود.

وإلى أبنائي، قرة عيني:

محمد مهيب، وأحمد رامي، وابنتي روفان...

أسأل الله لهم التوفيق في حياتهم ودراستهم.

وإلى عائلتي الكبيرة، كلٌّ باسمه وصفته...

إلى أساتذتي، وأخص بالذِّكر أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة، في كل الأطوار التي درست فيها.

وإلى جميع أحبّتي وأصدقائي، وكل زملائي في الدراسة والعمل.

وإلى كل باحث، وكل محبّ للعلم، وكل محبّ لهذا الوطن.

وإلى أرواح شهدائنا الأبرار...

أهدي ثمرة هذا العمل.

ساسي موسى

شكر وعرفان

الحمد لله أولًا وآخرًا، أن وفقني لإتمام هذه المذكرة، حمدًا كثيرًا يوافي نعمه وإحسانه، والشكر الجزيل له على امتنانه وعطائه.

كما أخص بالشكر الجزيل الأستاذ الفاضل، المشرف على هذه المذكرة: البروفيسور البار أمين، الذي لم يبخل عليّ بعلمه وخبرته العلمية الكبيرة، وبنصائحه وتوجيهاته وتحفيزه لي طوال فترة التحضير للمذكرة، فكل الشكر والتقدير لك أستاذي على كل مجهوداتك خلال هذه المرحلة من العمل. وفقك الله في مشوارك العلمي والعملي، وأدام عطائك، وأمدك بالصحة والعافية.

ووافر الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة، كلٌّ باسمه وعلو مقامه، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وعلى توجيهاتهم العلمية التي كانت سرًا من أسرار نجاح هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور الباهي سمير، رئيس شعبة العلوم السياسية، على كل ما قدّمه في سبيل نجاح قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وإلى الكلية بصفة عامة.

وإلى كل من ساهم في هذا العمل بكلمة، أو بفكرة، أو بمساعدة مهما كان نوعها أو حجمها، جزاه الله خير الجزاء.

خطة البحث :

مقدمة

<u>الفصل الأول: حماية البيئة مقاربة مفاهيمية.</u>

المبحث الأول:مفهوم حماية البيئة في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: تعريف حماية البيئة وأهميتها في السياق الدولي.

المطلب الثاني: تطور مفهوم البيئة في القانون الدولي.

المطلب الثالث: التفسيرات النظرية لحماية البيئة في العلاقات الدولية.

المطلب الرابع: دور المنظمات الدولية في تعزيز حماية البيئة.

المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة.

المطلب الأول: أهم الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

المطلب الثاني: آليات تنفيذ المعاهدات الدولية لحماية البيئة.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاقيات الدولية.

المبحث الثالث: الاطار القانوني و السياسي لحماية البيئة

المطلب الأول: القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الدولية و حماية البيئة

المطلب الثالث: تأثير العولمة على سياسات حماية البيئة

<u>الفصل الثاني : حماية البيئة في الجزائر "الإطار القانوني والمؤسسي"</u>

المبحث الأول: الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري

المطلب الأول: تطور السياسة البيئية في الجزائر

المطلب الثاني: الإطار القانوني لحماية البيئة في التشريع الجزائري

المطلب الثالث: دور المؤسسات الحكومية في تطبيق السياسات البيئية

المبحث الثاني: مشاركة الجزائر في الاتفاقيات الدولية

المطلب الأول: انضمام الجزائر إلى الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

المطلب الثاني: مدى التزام الجزائر بتطبيق بنود الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

المطلب الثالث: تأثير الاتفاقيات الدولية على السياسات البيئية الجزائرية

المبحث الثالث: واقع ورهانات حماية البيئة في القانون الجزائري

المطلب الأول: التحديات البيئية في الجزائر

المطلب الثاني: تأثير التحديات البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الثالث: الجهود الحكومية وغير الحكومية لمواجهة التحديات البيئية في الجزائر

المبحث الرابع : تحديات وافاق تحقيق الأهداف البيئية بحلول سنة 2030.

المطلب الأول: التقدم المنجز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة البيئية.

المطلب الثاني: تقيم الأداء الوطني في مجال حماية البيئة.

المطلب الثالث: آفاق وتوصيات لعزيز الإلتزام البيئي.

خاتمة

مقدمة

مقدمة

تُعدُّ حماية البيئة من أبرز القضايا العالمية التي أضحت محور اهتمام الدول والمنظمات الدولية والإقليمية على حدٍّ سواء. فمع تزايد المخاطر البيئية الناجمة عن الأنشطة البشرية، مثل التغير المناخي، التصحر، تلوث الهواء والماء، وانقراض الأنواع الحية، بات الالتزام الدولي والعمل الجماعي ضرورة حتمية لضمان استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على النظام البيئي. في هذا الإطار، تلعب الاتفاقيات الدولية دورًا جوهريًا في توحيد الجهود الرامية إلى حماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال توفير إطار قانوني وتنظيمي للتعاون الدولي.

إنَّ البيئة تُعدُّ من الركائز الأساسية لاستدامة الحياة على كوكب الأرض، إلا أنَّها باتت تواجه تحديات غير مسبوقة نتيجة للأنشطة البشرية المتزايدة والتغيرات المناخية السريعة. منذ منتصف القرن العشرين، أصبحت قضايا مثل التلوث، التصحر، تآكل التنوع البيولوجي، والاحتباس الحراري قضايا محورية في الأجندة الدولية، مما دفع الدول إلى البحث عن حلول جماعية لمعالجة هذه المشكلات العابرة للحدود.

في هذا السياق، اكتسبت الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة أهمية كبرى، حيث تُوفر إطارًا قانونيًا وتنظيميًا يعزز من تعاون الدول لتحقيق أهداف مشتركة، مثل بروتوكول كيوتو، اتفاقية باريس، واتفاقية بازل. لا تقتصر أهمية هذه الاتفاقيات على معالجة المشكلات البيئية الحالية فحسب، بل تهدف أيضًا إلى الوقاية من المخاطر البيئية المستقبلية وضمان تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

الجزائر، كإحدى الدول النامية، تُعد من بين الدول التي أولت اهتمامًا متزايدًا لقضايا البيئة، وشاركت في العديد من الاتفاقيات الدولية. ومع ذلك، فإنَّ الجهود المبذولة على المستوى الوطني لم تخلُ من تحديات. هذه التحديات تتراوح بين صعوبات اقتصادية، مثل تخصيص الموارد اللازمة، إلى معوقات مؤسسية وتنفيذية تحد من فعالية السياسات البيئية.

إضافةً إلى ذلك، تواجه الجزائر تحديات فريدة تتعلق بطبيعتها الجغرافية والمناخية، حيث تُعد من الدول المهددة بالتصحر ونقص الموارد المائية، ما يفرض عليها مضاعفة الجهود في تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية البيئة. كما أنَّ التطورات العالمية المتعلقة بالتحول نحو الطاقة النظيفة تفتح آفاقًا جديدة للجزائر للاستفادة من إمكانياتها في مجال الطاقات المتجددة.

تأتي هذه الدراسة لتُسلط الضوء على أهمية حماية البيئة من منظور الاتفاقيات الدولية، مع التركيز على الجزائر كحالة دراسة، من أجل تقييم مدى تأثير الالتزام بهذه الاتفاقيات على تحسين السياسات البيئية الوطنية، والكشف عن التحديات والفرص التي تواجهها.

1. أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من الحاجة الماسة إلى تسليط الضوء على مدى فعالية السياسات البيئية الوطنية في الجزائر في ظل الالتزامات الدولية. يُمكن لهذا البحث أن يقدم مساهمة علمية في:

- تحليل الدور الذي تلعبه الاتفاقيات الدولية في صياغة السياسات البيئية.
- تقييم مدى توافق الجهود الجزائرية مع المعايير العالمية لحماية البيئة.
- تقديم توصيات لتعزيز الإطار المؤسسي والعملي لحماية البيئة.

في هذا الاطار بذلت الجزائر جهودا معتبرة من اجل حوكمة سياستها البيئية في ظل الاتفاقيات الدولية، لذلك سلّط هذه الدراسة الضوء على المعوقات الهيكلية التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة، مع تقديم رؤى تشاركية قابلة للتطبيق في ظل التحولات العالمية الراهنة، و اقتراح بعض الحلول لتفعيل هذا الاتجاه وفق رؤى اصلاحية تنسجم مع المتغيرات التي يفرزها الواقع.

2. أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف على الصعيد النظري و على الصعيد التطبيقي يمكن اجازتها في النقاط التالية:

- ✓ الوقوف على دور الاتفاقيات الدولية على المستوين الدولي و الوطني و على مخرجات السياسة الوطنية البيئية.
- ✓ توضيح دور مختلف الفواعل الدولية الرسمية و الغير رسمية في صنع و تنفيذ السياسات العامة البيئة.
- ✓ تقيم واقع السياسات العامة البيئة في الجزائر، بالوقوف على مختلف الصعوبات التي تواجهها، ومعرفة الاليات التي يمكن من خللها تحقيق تنمية مستدامة في ظل هذه الصعوبات.
- ✓ التعرف على دور الاتفاقيات الدولية و أليات تطبيقها .
- ✓ مراجعة النصوص القانونية مثل القوانين الجزائرية الخاصة بحماية البيئة.
- ✓ تحليل التقارير الرسمية الوطنية والدولية المتعلقة بالبيئة.
- ✓ دراسة حالات ومؤشرات بيئية تُبرز فعالية السياسات الوطنية.

3. اسباب اختيار الموضوع

يتم التميز بين نوعين من الاسباب التي كانت وراء اختيار الموضوع:

1. **اسباب موضوعية:**

- استعراض الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحماية البيئة ودراسة تأثيرها على التشريعات الجزائرية.
- تقييم الجهود الجزائرية في تطبيق الالتزامات الدولية.
- تحديد التحديات التي تواجه الجزائر في مجال حماية البيئة.
- اقتراح حلول عملية لتعزيز السياسات البيئية الوطنية.

2. **أسباب ذاتية:**

- تطوير فهم الباحث لدور الاتفاقيات الدولية في حماية البيئة.
- تعزيز المهارات البحثية في تحليل السياسات الوطنية والدولية.
- استكشاف الفرص المستقبلية لإنشاء مؤسسة ناشئة تعمل في مجال الطاقة المتجددة والنظيفة.
- المساهمة في إثراء المعرفة الأكاديمية حول حماية البيئة في الجزائر.
- تحفيز النقاش الأكاديمي والمجتمعي حول أهمية حماية البيئة.

4. الدراسات السابقة

تناولت مجموعة من الدراسات جوانب متعددة تتعلق بحماية البيئة في الجزائر والدول النامية، من بينها دراسة بعنوان "الأمن البيئي في الجزائر بين المخاطر المتجددة والالتزامات الدولية"، حيث ركزت على تسليط الضوء على التحديات البيئية المتزايدة في الجزائر، إلى جانب الالتزامات الدولية المترتبة عليها، مع تحليل الآليات المعتمدة لمواجهة هذه التحديات. كما تطرقت دراسة أخرى بعنوان "الاتفاقيات الدولية وتأثيرها على حماية البيئة في الدول النامية" (2020) إلى كيفية تطبيق بروتوكول كيوتو في تلك الدول، مسلطة الضوء على أبرز العقبات التي تعترض التنفيذ الفعلي له. وفي السياق ذاته، عالج بحث ميداني بعنوان "تحديات حماية البيئة في الجزائر" (2021) قضايا بيئية ملموسة من خلال تحليل البيانات الوطنية المرتبطة بظاهرتي التلوث والتصحر.

- دراسة بعنوان ***"الامن البيئي في الجزائر بين المخاطر المتجددة و الالتزامات الدولية*** ، تناولت هذه الدراسة كيفية تسليط الضوء على المخاطر البيئية المتجددة و الالتزامات الدولية الراهنة، الاليات و التحديات .
- بحث بعنوان ***"الاتفاقيات الدولية وتأثيرها على حماية البيئة في الدول النامية"*** **(2020)**، تناولت هذه الدراسة كيفية تطبيق بروتوكول كيوتو في البلدان النامية وأبرز العقبات التنفيذية.
- بحث بعنوان ***"تحديات حماية البيئة في الجزائر: دراسة ميدانية"*** **(2021)**، حيث تم تحليل البيانات الوطنية المتعلقة بالتلوث والتصحر.

5. تحديد مشكلة البحث

بالرغم من أن الجزائر تُعد من بين الدول الموقعة على العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، إلا أن تطبيق هذه الاتفاقيات على المستوى الوطني يواجه تحديات عدة، منها اقتصادية ومؤسسية وتنفيذية. لذلك، تبرز الإشكالية الرئيسية لهذه المذكرة في التساؤل التالي:

كيف تمكنت الجزائر من تحسين جودة السياسات البيئية الوطنية في ظل التزامها بالاتفاقيات الدولية لحماية البيئة ؟

الاشكاليات الفرعية :

1- ما هي أهم الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الجزائر في مجال حماية البيئة؟

2- كيف ساهم الإطار القانوني الجزائري في تطبيق هذه الاتفاقيات؟

3- كيف يمكن تقييم دور التعاون الدولي والإقليمي في دعم الجهود البيئية الجزائرية؟

6. فرضيات البحث

1-الجزائر أحرزت تقدمًا في تطبيق بعض الاتفاقيات الدولية، لكنها لا تزال تواجه تحديات تنفيذية.

2-هناك فجوة بين التشريعات البيئية في الجزائر وتطبيقها الفعلي على أرض الواقع.

3-التعاون الدولي والدعم المالي والتقني يلعبان دورًا أساسيًا في تحسين الأداء البيئي للجزائر.

7. منهجية البحث :

تفرض طبيعة الموضوع منهجا متكاملا، باعتباره متعدد المتغيرات و المستويات على المستوى (الدولي و الوطني)، و يتم على أكثر من وحدة تحليل (فواعل رسمية وفواعل غير رسمية)، لذلك تمت الاستعانة بمجموعة من المناهج و الاقترابات من أجل الاحاطة بموضوع الدراسة من مختلف جوانبه، والوصول الى اطار شامل من خلال العلاقة بين متغيرات الدراسة و على مختلف المستويات.

❖ المنهج القانوني:

كونه الأداة الأنسب لتحليل القواعد القانونية الدولية والوطنية المتعلقة بحماية البيئة. حيث يقوم هذا المنهج على دراسة النصوص القانونية المكتوبة، من اتفاقيات دولية وتشريعات وطنية، وتحليل مدى التفاعل بينها في سياق الالتزام البيئي للدولة الجزائرية.

وسيتم توظيف هذا المنهج عبر:

– تحليل مضمون الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر والمتعلقة بحماية البيئة، من حيث المبادئ، الالتزامات، وآليات التنفيذ.

– دراسة القوانين الوطنية الجزائرية ذات الصلة، وبيان مدى تكيفها مع الالتزامات الدولية.

– التطرق إلى الإطار المؤسساتي والقضائي المعني بحماية البيئة في الجزائر، من حيث الممارسات والتطبيقات الفعلية.

– تقديم قراءة نقدية للموازنة بين النص والتطبيق، واقتراح سبل تحسين الحماية القانونية للبيئة في الجزائر.

❖ المنهج الوصفي : يعتمد المنهج الوصفي على جمع المعلومات و تصنيفها لتقديم صوة شاملة على موضوع حماية البيئة في الجزائر و مدى ارتباطها بالاتفاقيات الدولية، يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بالبيئة من مختلف المصادر، مثل الدراسات الحكومية، التقارير البيئية، الأبحاث الأكاديمية، والاتفاقيات الدولية، ثم تصنيف هذه البيانات وفقًا للموضوعات المختلفة، الهدف الأساسي هو تقديم صورة شاملة ودقيقة عن الوضع البيئي في الجزائر وتحديد العوامل التي تؤثر عليه.

من خلال المنهج الوصفي، يتم تتبع التقدم الذي أحرزته الجزائر في تنفيذ هذه الاتفاقيات وتحديد مدى نجاح السياسات البيئية الوطنية في تحقيق أهداف هذه المعاهدات.

- ❖ منهج دراسة حالة : وتمت الاستفادة منه من خلال التركيز على واقع حماية البيئة في البلاد ، وتقييم مدى نجاح الجهود الوطنية في الامتثال للمعايير الدولية، ويمكن تطبيق منهج دراسة حالة في البحث من خلال النقاط التالية :
  - ✓ تحليل كيف قامت الجزائر بتكييف تشريعاتها مع هذه الاتفاقيات.
  - ✓ تقييم النتائج الفعلية لهذه السياسات من خلال استعراض أهم الانجازات و مواكبتها مع أفاق التنمية المستدامة بحلول سنة 2030 .
  - ✓ ربط النظريات بالتطبيقات العملية، مما يوفر صورة واضحة عن مدى نجاح الجزائر في تنفيذ الاتفاقيات البيئية.

كما تم الاعتماد على بعض الاقترابات ومنها:

- ❖ الاقتراب المؤسساتي : حيث سنستعمل هذا المقترب بموجب ان السياسة هي نتائج مؤسسات التي تؤثر في بروز البيئة في صنع سياسة العامة وكذا التشريعات المتعلقة بحماية البيئة.
- ❖ الاقتراب القانوني: من المفيد توظيف الاقتراب القانوني في هذه الدراسة للنظر في الجانب القانوني لحماية البيئة في الجزائر من حيث نشأتها، الاطار القانوني و التنظيمي لمبادئها و مشاركة جميع الفواعل فيها باعتبارها تأثرت بمختلف المؤتمرات و المواثيق الدولية المتعلقة بالبيئة.

كذلك لابد من التركيز على الاقتراب القانوني من حيث الخوض في دستورية مؤسسات الدولة وعلاقتها المتكاملة مع البعض فسنوظف هذا المقترب لفهم البيئة قانونيا.

8. <u>حدود البحث (الاطار الزماني و المكاني للدراسة)</u>

التركيز على الجزائر كحالة دراسية.

استعراض الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المباشرة بالبيئة مثل اتفاقية باريس وبروتوكول كيوتو.

دراسة الفترة الزمنية من 2019 حتى أفاق سنة 2030.

دراسات حول الاتفاقيات الدولية وتأثيرها.

9.<u>تقسيم البحث:</u>

تماشيا مع هدف الدراسة و معالجة الاشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات، تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين.

ففي **الفصل الاول** تم التطرق الى مقاربة مفاهيمية لحماية البيئة ، حيث خصص المبحث الاول لمفهوم حماية البيئة في العلاقات الدولية لغة و اصطلاحا ، واهميتها في السياق الدولي ، أما المبحث الثاني فقد خصص

لتطور مفهوم حماية البيئة في القانون الدولي من خلال تناول عوامل نشأتها و ارتباطها بالقانون الدولي من عدة نواحي، و تعريفها وخصائصها ، و أهم التفسيرات النظرية لحماية البيئة في العلاقات الدولية.

اما المبحث الثالث تم استعراض أهم الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي تكرس أهميت التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، من هذا المنطلق يركز هذا المبحث على أهم الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، التي شكلت الإطار القانوني للعمل الجماعي، كما يستعرض آليات تنفيذ هذه الاتفاقيات والتحديات التي تعيق فعاليتها، مما يسمح بفهم مدى قدرة المنظومة القانونية الدولية على ضمان استدامة الجهود البيئية المشتركة.

أما **الفصل الثاني** و الموسوم بـ : حماية البيئة في الجزائر الاطار القانوني و المؤسسي نتناول فيه من خلال المبحث الاول الاليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري ،وجاء المبحث الثاني حول مشاركة الجزائر في الاتفاقيات الدولية لنستعرض فيه المسار الذي اتخذته الجزائر عبر كل هذه المحطات و المشاركات الدولية من أجل حماية البيئة، وعلى غرار المبحث الثالث الذي تناول واقع و رهانات حماية البيئة في القانون الجزائري ولي دراسة تحديات وأفاق تحقيق الاهداف البيئية بحلول سنة 2030 جاء المبحث الرابع الذي سنستعرض فيه التقدم المنجز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة البيئية من خلال عرض انجازات الجزائر في الحد من التلوث البيئي ، التصحر، الانبعاث الكربوني، و كذلك أهم المشاريع البيئية في مجال الطاقات المتجددة، ومن ثم الخوض في تقيم الاداء الوطني في مجال حماية البيئة لنقوم في الاخير من خلال ما توصلنا اليه من نتائج الى تقديم أفاق و توصيات لتعزيز الالتزام البيئي بالمعاير الدولية .

الفصل الأول:

حماية البيئة مقاربة مفاهيمية.

تمهيد

أصبحت قضايا البيئة في العقود الأخيرة من أبرز المواضيع المطروحة في الساحة الدولية، نظراً لما تفرضه التغيرات البيئية من تحديات كونية تهدد استقرار النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وقد أدى هذا إلى بروز مقاربة جديدة في العلاقات الدولية، تمزج بين البعد القانوني، والسياسي، والتنظيمي، والمعرفي لما يسمى بحماية البيئة. فقد أصبحت حماية البيئة مكونًا أساسيًا في السياسات الدولية، وأداةً للتعاون أو التنافس بين الدول، ومجالاً مهماً لنشاط المنظمات الدولية.

المبحث الأول:مفهوم حماية البيئة في العلاقات الدولية.

في ظل التدهور البيئي العالمي، أصبح مفهوم "حماية البيئة" من أبرز القضايا المطروحة في العلاقات الدولية، نظراً لما تفرزه الأزمات البيئية من تهديدات تتجاوز الحدود الوطنية. يسعى هذا المبحث إلى تقديم فهم شامل لمفهوم حماية البيئة، من خلال تعريفه وأهميته، وتتبع تطوره ضمن القانون الدولي، بالإضافة إلى عرض أبرز التفسيرات النظرية التي تناولت قضايا البيئة، مثل الواقعية، الليبرالية والبنائية، وذلك في سبيل بلورة الإطار الفكري الذي يحكم التفاعل الدولي مع البيئة.

المطلب الأول: تعريف حماية البيئة وأهميتها في السياق الدولي.

أولا : تعريف حماية البيئة في السياق الدولي

لقد انتشر مصطلح "حماية البيئة" بشكل واسع، لا سيما بعد التطور الصناعي الذي شهده العصر الحديث، وما نتج عنه من آثار سلبية ألحقت أضرارًا جسيمة بالبيئة. ومع ذلك، لا يمكن الاتفاق على تعريف دقيق وشامل لهذا المصطلح، نظرًا لاختلاف وجهات نظر المفكرين بحسب تخصصاتهم العلمية.

ورغم هذا التباين، سنحاول تقديم تعريف لمفهوم حماية البيئة، من خلال التطرق أولًا إلى تعريف البيئة في اللغة والاصطلاح.

- **تعريف البيئة لغةً**

أولًا: تعريف البيئة في الغة العربية

في معجم لسان العرب، يُشتق مصطلح "البيئة" من الفعل بوأ، ويُقال: "بوأه مكانًا" أي أنزله فيه وهيّأه له. ومنه أيضًا: "تبوّأ فلان مكانًا" أي نزله وأقام فيه[1].ويُفهم من هذا أن الكلمة تدل على التهيئة والاستقرار في المكان.

أما في معجم الوجيز، فقد جاء أن "بوأ له مكانًا" تعني أعدَّه وهيَّأه لينزل فيه، و"تبوّأ المكان" أي نزله واستقر فيه[2].

[1] ابن منظور، لسان العرب، طهران: نشر أدب الحوزة، الجزء 1، المجلد 1، 1984، ص ص 36-38.

[2] راتب مسعود، الإنسان والبيئة: دراسة في التربية البيئية، عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 16-18.

وفي معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة، تُعرَّف البيئة بأنها:

"المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثر به، وهي أيضًا فرع من فروع علم الأحياء يُعنى بدراسة العلاقات بين الكائنات الحية وبيئتها الطبيعية"[1].

ومن خلال هذه التعريفات، نستنتج أن مصطلح "البيئة" لغويًا يشير إلى المكان المُعدّ والمهيأ لاستقرار الكائن الحي، بما يشمله من عناصر طبيعية وبشرية[2].

ثانيًا: تعريف البيئة في القرآن الكريم

جاءت عدة آيات قرآنية لتعكس المعنى اللغوي نفسه لكلمة "بوأ"، ومنها قوله تعالى:"واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورًا وتنحتون الجبال بيوتًا[3]"

والمقصود بـ "بوأكم في الأرض": أسكنكم فيها وهيّأها لكم. وقوله تعالى:"ولقد بوأنا بني إسرائيل مبوأ صدق ورزقناهم من الطيبات... أي أنزلناهم وأسكنّاهم في مكان طيب وملائم[4].

ثالثًا: تعريف البيئة في اللغة الفرنسية

أُدرج مصطلح "البيئة" في اللغة الفرنسية تحت لفظ "Environnement" في معجم Le Grand Larousse عام 1972، وقد عُرّفت البيئة بأنها: "مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية اللازمة لحياة الإنسان"[5].

أما المركز الدولي للغة الفرنسية فقد عرفها بأنها: "مجموعة العوامل الطبيعية والكيميائية والبيولوجية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية"[6].

رابعًا: تعريف البيئة في اللغة الإنجليزية

في قاموس اكسفورد ، يُستخدم مصطلح "Environment" للإشارة إلى: "كل ما يحيط بالكائن الحي ويؤثر على نموه وتطوره، ويُستخدم أيضًا للتعبير عن حالة الأرض والهواء والتربة والحيوانات والنباتات، وكذلك عن الظروف الطبيعية والاجتماعية والسياسية"[7].

[1] صبحي حمود وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت: دار المشرق، ط2، 2001، ص 127.

[2] صبحي حمود وآخرون، مرجع سابق، ص 127.

[3] القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 74.

[4] القرآن الكريم، سورة يونس، الآية 93.

[5] Michel Prieur, Droit de l'environnement, Paris: Dalloz, 2e éd., 1991, pp. 34-35.

[6] صالح محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006، ص 17.

[7] Oxford advanced, learner's dictionnary, oxford university, 8th edition, p 509.

أما في قاموس لونغمان (Longman Dictionary)، فقد جاء تعريف البيئة بأنها:"الهواء والماء والتربة على كوكب الأرض، والتي تتأثر بنشاط الإنسان"[1].

رابعاً: تعريف البيئة وفقاً لمؤتمر ستوكهولم

أكّد المؤتمر العالمي للبيئة المنعقد في ستوكهولم سنة 1972 أنّ البيئة تمثل مجموع الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة في زمان ومكان معين، والتي تُستخدم لتلبية حاجات الإنسان وتطلعاته. وقد عرّف المؤتمر البيئة على أنها "نظام متكامل من العناصر البيئية والبيولوجية المحيطة بالإنسان"، مشيراً إلى أن هذه العناصر مترابطة ومتداخلة فيما بينها[2].

وتتعدد التعاريف التي تناولت مفهوم البيئة، حيث يرى بعض الباحثين أنها تشمل "كافة الجوانب الفيزيائية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تؤثر على سلوك الأفراد والمجتمعات، وتسهم في تشكيل ملامح البيئة من خلال الإمكانيات والقيود التي تفرضها الظروف المحيطة".

أما الباحث "سينيكا" (J.J. Senika) فقد وصف البيئة بأنها "شبكة مترابطة من العوامل"، بينما يعرّفها "تاوسيج" (M.K. Taussig) على أنها "تشمل المحيط الحيوي للإنسان وكل ما له علاقة بوجوده الطبيعي والوظيفي"[3].

من جهتها، تعتمد المنظمة الدولية للتقييس (ISO) في تعريفها للبيئة على منظور تقني دقيق، حيث ترى أن البيئة تمثل الإطار الذي تعيش فيه الكائنات الحية، بما في ذلك الإنسان، وتشمل الهواء والماء والموارد الطبيعية، والعلاقات المتبادلة بين هذه المكونات[4].

[1] 2 michaelmayor, longman dictionary of contemporary: Pearson Longman,2009,p566.

[2] نجم العزاوي، عبد الله حكمة النقار، إدارة البيئة ونظم متطلبات iso 14000، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان – الأردن، 2007، ص. 94.

[3] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية للتلوث البيئي ووسائل الحماية، الإسكندرية – مصر، 2002، ص. 17.

[4] فتحي، البيئة في مواجهة التلوث، الجزائر، 2006، ص. 14.

خامساً: تعريف البيئة وفقاً لقانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة

لم يقدّم المشرّع الجزائري في القانون 10/03 تعريفًا مباشرًا للبيئة، وإنما اعتمد على ذكر أهداف الحماية البيئية، كما ورد في المادة 4 من هذا القانون، التي نصت على مفهوم "حماية البيئة".

وقد نهج المشرّع الجزائري في هذا السياق منهجًا وظيفيًا، إذ عرّف البيئة من خلال أبعادها ووظائفها. فقد أشارت المادة الأولى من قانون حماية البيئة إلى أنّ البيئة "تشمل مجموعة من العناصر الطبيعية والبيولوجية والفيزيائية والكيميائية، بالإضافة إلى التفاعلات التي تحدث بينها"[1].

أما على المستوى الاصطلاحي، فقد عرّف المشرّع البيئة في القانون 10/03، لاسيما في مادته 7، من خلال مفهوم "حماية البيئة"، حيث ركّز على حماية التوازن الطبيعي للنظم البيئية، ومكوّنات البيئة الحيوية وغير الحيوية، من نباتات وحيوانات وكائنات دقيقة، إلى جانب الموارد غير المتجددة[2].

كما أدرج القانون أبعاداً اجتماعية واقتصادية من خلال ربط حماية البيئة بتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يبيّن مدى وعي المشرّع بترابط الإنسان وبيئته الطبيعية[3].

إضافة إلى ذلك، أضفى المشرّع الجزائري بعدًا جديدًا على مفهوم البيئة، من خلال إبراز الجوانب الصحية والحياتية للإنسان، معتبراً أن التدهور البيئي لا يهدد النظم الطبيعية فحسب، بل يمتدّ أثره ليشمل حياة الإنسان أيضاً، مما يجعل حماية البيئة ضرورية لحفظ الحياة بجميع مكوناتها.

وهكذا، يتضح أن موضوع قانون حماية البيئة يرتكز على الحفاظ على التوازن البيئي والنشاط الإنساني الذي قد يؤثر عليه، بما يشمل الوقاية من المخاطر التي تهدد الحياة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن البيئة تُشكّل نظاماً معقّداً تتفاعل ضمنه عناصر متعددة، وتُبنى من خلال علاقات تأثير وتأثر متبادلة بين الإنسان ومحيطه.

[1] القانون رقم 13 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، الصادر بتاريخ 20 يوليو 2003.

[2] Loi n° 95-101 du 2 février 1995 relative au renforcement de la protection de l'environnement, Jor f n° 29 du 3 février 1995.

[3] سويقي، حورية. "آليات حماية البيئة: مسؤولية الشركة الأم عن الأضرار البيئية التي تسببها شركاتها التابعة في ظل تجمع الشركات"، ملتقى دولي، لبنان، بتاريخ 26-27 ديسمبر 2017، ص. 154.

- تعريف البيئة اصطلاحاً:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم البيئة، واختلفت باختلاف التخصصات والمجالات العلمية، إلا أنه يمكن إجمالًا القول بأن البيئة تُعرّف على أنها: "المحيط الطبيعي والصناعي الذي يضم جميع العوامل الطبيعية والبشرية والثقافية المؤثرة في حياة الأفراد والمجتمعات الحية، من حيث تشكيلها لعلاقاتها، وتحديد نمط وجودها واستمرارها"[1].

كما عرّفت منظمة الأمم المتحدة للبيئة البيئة بأنها "منظومة من العناصر المتداخلة، والتي ينتج عن تفاعلها مجموعة من الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة في زمن معين، بهدف إشباع حاجات الإنسان الأساسية".[2]

وقد جاء في تعريف المؤتمر الدولي للبيئة المنعقد في ستوكهولم عام 1972 أن البيئة هي: "مجموع الموارد المادية والاجتماعية المتوفرة في وقت ومكان محددين، والتي تُسهم في تلبية احتياجات الإنسان وتطلعاته". ويضيف هذا التعريف أن البيئة تمثل نظامًا فيزيائيًا وبيولوجيًا محيطًا بالإنسان والكائنات الحية الأخرى، يعمل كوحدة متكاملة رغم تعقيد عناصره وتداخلها وتشابكه[3].

أما منظمة اليونسكو فقد عرّفت البيئة بأنها "كل ما يوجد خارج ذات الإنسان ويحيط به سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك مختلف النشاطات والتأثيرات التي يتفاعل معها ويستجيب لها عن طريق وسائل الإدراك والتواصل، ومنها وسائل الإعلام"[4].

يرى "جوزيف سيبنكا" و"مايكل" أن البيئة تشمل المحيط الحيوي الذي يحيط بالإنسان، وتضم علاقته بالطبيعة وكل ما أنشأه ويؤثر فيه[5].

أما "ميشال ببرور"، فيُعرّف البيئة بأنها مجموعة من العناصر الطبيعية والصناعية التي تُحدد من خلالها حياة الإنسان[6].

---

[1] سمر إبراهيم حامد العتيبي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص. 12.

[2] فصيل دلو، الصحافة الجزائرية وجرائم البيئة، ضمن مؤلف البيئة في الجزائر: التأثيرات على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية، فلسطين: مخبر الدراسات والأبحاث حول المياه والبحر الأبيض المتوسط، 2007، ص. 94.

[3] المرازيق، وعد الله حكيم، إدارة البيئة: نظم ومخططات وتطبيقات، عمّان: دار الحامد، 2007، ص. 94.

[4] سوزان أحمد أبو ريا، الإنسان والمجتمع. القاهرة. دار المعرفة الجامعية 1999 .ص 26.

[5] محمد صالح الحاج، الآثار القانونية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية، الإسكندرية: مطبعة الأمل، ط.1، 2002، ص. 17.

[6] قاسم، منى ، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، القاهرة: الدار المصرية، ط. 2، 1994، ص. 35.

وقد عرف "أرنست هيكل" علم البيئة بأنه العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، ويهتم بفهم سلوك هذه الكائنات، وطريقة تغذيتها، وتفاعلها ضمن المجتمعات الحيوية التي تنتمي إليها، إضافة إلى دراسة العوامل غير الحية كالمناخ، من حيث الحرارة والرطوبة، والإشعاعات، والغازات، والهواء، والخصائص الفيزيائية الأخرى[1].

تعريف حماية البيئة:

عرّف المشرّع المصري "حماية البيئة" بأنها: "الحفاظ على مكوّنات البيئة والارتقاء بها، والوقاية من تدهورها أو تلوّثها، والحد من حدة التلوث". وتشمل هذه المكوّنات الهواء، والبحار، وسائر عناصر الطبيعة الأخرى[2].

قد عرّف المشرّع الأردني حماية البيئة بأنها: "المحافظة على مكوّنات البيئة والارتقاء بها، ومنع تدهورها أو تلوّثها أو الإخلال بها، ضمن الحدود الآمنة لمنع حدوث التلوث. وتشمل هذه المكوّنات: الهواء، والمياه، والتربة، والإنسان، والطبيعة الحية والجامدة، ومواردهم"[3].

كما عرّف كمال رزق حماية البيئة بأنها: "المحافظة على مكوّنات البيئة وإبقاؤها وصيانتها دون ضرر، وعلى أنظمتها البيئية، أو البيئة ومقوّماتها، من دون إحداث أيّ تغيّر يقلل من قيمتها أو يُحدث ضررًا بها"[4]

ومن الممكن القول إنّ حماية البيئة تشير إلى الحفاظ عليها من خلال ضبط سلوك الأفراد، بهدف تفادي التسبب بأي ضرر لها، وضمان سلامتها، والتصدي لمختلف المشكلات التي تهدّدها.

ثانيا : أهمية حماية البيئة في السياق الدولي

تُعَدُّ حماية البيئة من القضايا الأساسية التي تشغل بال المجتمع الدولي، خاصة في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تواجهها مختلف دول العالم. تتجلى أهمية حماية البيئة في السياق الدولي من خلال عدة جوانب رئيسية:

- تعزيز التعاون الدولي: تُبرز قضايا البيئة الحاجة الملحة إلى التعاون بين الدول، حيث لا يمكن لدولة بمفردها مواجهة التحديات البيئية العابرة للحدود. أشارت دراسة إلى أن القضايا البيئية تُعتبر من أبرز الموضوعات التي ظهرت على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة، مما يستدعي تعاونًا دوليًا مكثفًا لمعالجتها .

[1] الجبالي، حمزة، التحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين، عمّان: دار الأسرة الميديا ودار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص. 7.

[2] جمهورية مصر العربية، القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن البيئة، الجريدة الرسمية، القاهرة، العدد 5، سنة 1994، ص 1.

[3] المملكة الأردنية الهاشمية، القانون رقم 52 لسنة 2006 المتعلق بالبيئة، 2006، ص 1.

[4] كمال رزق، "دور الدولة في حماية البيئة"، مجلة الباحث: ورقة علمية، العدد 5، 2007، ص 107.

- تأثيرات النزاعات المسلحة على البيئة: تلعب الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي الإنساني دورًا مهمًا في حماية البيئة خلال النزاعات المسلحة. أوضح بحث أن القانون الدولي الإنساني يهدف إلى الحد من الأضرار البيئية الناتجة عن الصراعات المسلحة، من خلال مجموعة من المبادئ التي يجب على أطراف النزاع الالتزام بها[1].
- تأثير القضايا البيئية على العلاقات الدولية: تُؤثر القضايا البيئية بشكل مباشر على العلاقات بين الدول، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية والتلوث. أشارت دراسة إلى أن القضايا البيئية أصبحت من الموضوعات الأساسية في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، مما يستدعي اهتمامًا أكبر من قبل الباحثين وصناع القرار[2] .
- دور المنظمات الدولية في حماية البيئة: تلعب المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (*يونيب*)، دورًا محوريًا في تنسيق الجهود الدولية لحماية البيئة. أوضح مقال أن الأمم المتحدة تتصدى للانتهاكات البيئية من خلال أجهزتها المختلفة، مثل الجمعية العامة وبرنامج اليونيب، التي تعمل على وضع التشريعات الدولية وتنظيم المؤتمرات لمناقشة قضايا البيئة.
- أهمية المقاربة الخضراء في العلاقات الدولية: تُعتبر المقاربة الخضراء في العلاقات الدولية نهجًا حديثًا يركز على العدالة البيئية والتوزيع العادل للمخاطر البيئية. أشار بحث إلى أن هذه المقاربة تُعنى بقضايا مثل الظلم البيئي والأمن البيئي، وتُعَدُّ جزءًا من النقاشات الأكاديمية حول التنمية المستدامة والحداثة[3].

[1] فاكر، أبو القاسم. "القضايا البيئية وتأثيرها على العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة 1991–2020." مجلة العلوم السياسية والإستراتيجية، المجلد 7، العدد 14، يوليو 2022، ص. 639–684.

[2] حلوي، زكرياء. "المقاربة الخضراء في العلاقات الدولية: الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة." جامعة صعدة.

[3] لديربي، عبد العال. "المواجهة الأممية للانتهاكات البيئية: دراسة لدور الأمم المتحدة في حماية البيئة." مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد 96، يوليو 2023، ص. 111–162.

المطلب الثاني: تطور مفهوم البيئة في القانون الدولي.

تطور مفهوم البيئة في القانون الدولي كان متأثرًا بتغيرات كبيرة في المجتمع الدولي، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين. هذا التطور شمل تطورًا في المفاهيم القانونية والسياسية التي تهدف إلى حماية البيئة على المستوى العالمي. في البداية، كانت الجهود الأولى لحماية البيئة على المستوى الدولي متقطعة وغير متسقة، مع بعض الاتفاقيات المبكرة مثل معاهدة عام 1902 حول الحفاظ على الحياة البرية. ومع ذلك، كانت هذه الجهود محدودة ولم تكن هناك إطار قانوني متكامل لحماية البيئة [1].

كان مؤتمر ستوكهولم عام 1972 نقطة تحول رئيسية في تطور القانون الدولي للبيئة. أقر المؤتمر بإعلان ستوكهولم، الذي أصبح بمثابة "الماغنا كارتا" للبيئة البشرية. الإعلان شدد على أهمية حماية البيئة وتكاملها مع التنمية المستدامة. كما أدى المؤتمر إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مما عزز الاهتمام الدولي بالبيئة وجعلها قضية عالمية.

في العقود اللاحقة، شهدت حماية البيئة تطورات مهمة أخرى. قمة ريو عام 1992، على سبيل المثال، عززت مفهوم التنمية المستدامة وأدت إلى اتفاقيات هامة مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)[2].

هذه الاتفاقيات ساهمت في تعزيز الوعي الدولي بأهمية حماية البيئة وتغير المناخ، مما أدى إلى إجراءات أكثر فعالية مثل البروتوكول الكيوتو واتفاقية باريس. هذه الاتفاقيات تمثل خطوات مهمة في التعامل مع تغير المناخ، حيث أصبحت التزامات الدول أكثر توجهاً نحو الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

في الآونة الأخيرة، استمرت الجهود الدولية في تعزيز حماية البيئة من خلال قرارات دولية وإعلانات. تشمل هذه الإعلانات مؤتمرات دولية مثل مؤتمر جوهانسبورغ 2002 وقمة ريو 2012، التي ساهمت في تعزيز التزامات الدول بحماية البيئة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب القانون الدولي العرفي دورًا متزايدًا في حماية البيئة، حيث تُعتبر مبادئ مثل عدم إلحاق الضرر بالبيئة مبدأً أساسيًا. هذا التطور يعكس التزايد في الوعي الدولي بأهمية حماية البيئة وتكاملها مع التنمية المستدامة.

[1] معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة و ظاهرة التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، ب.ط، 2007 ، ص 45.

[2] Zeeshan Munir, "The Evolution and Significance of International Environmental Law", Deputy Director NMIRF, Ministry of Human Rights, Pakistan, 5 December 2024.

وعرفت البيئة بأنها : مجموع العوامل والظروف الطبيعية والبيولوجية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تتجاور في توازن دقيق، وتشكل الوسط الطبيعي لحياة الإنسان والكائنات الأخرى، ويُحكمها ما يُسمى بـ النظام البيئي[1].

كما تُعرّف أيضًا بأنها الوسط أو المكان الذي يعيش فيه الإنسان وغيره من الكائنات الحية[2]،

وهي تمثل مجموعة الظروف والعوامل التي تساعد الكائن الحي على البقاء والاستمرار في الحياة[3].

المطلب الثالث: التفسيرات النظرية لحماية البيئة في العلاقات الدولية.

شهد حقل العلاقات الدولية تطورًا ملحوظًا في تعاطيه مع قضايا البيئة، حيث لم تكن البيئة تحظى في البداية بمكانة بارزة ضمن اهتمامات هذا المجال، الذي كان يركّز تقليديًا على قضايا الأمن، النزاعات، وتوازن القوى. غير أن التحولات التي عرفها العالم منذ سبعينيات القرن الماضي، لاسيما بروز أزمات بيئية عابرة للحدود وتفاقم التحديات المرتبطة بتغير المناخ وتدهور النظم البيئية، دفعت الباحثين وصنّاع القرار إلى إدراك الترابط العميق بين البيئة والسياسة الدولية، مما استوجب إعادة النظر في الأطر النظرية السائدة.

وقد تنوعت المقاربات النظرية التي تناولت قضايا البيئة، حيث تباينت رؤى المدرسة الواقعية، الليبرالية، والمقاربة الخضراء في تحليل موقع البيئة ضمن العلاقات الدولية.

أولًا: المقاربات الكلاسيكية (الواقعية والليبرالية) وقضايا البيئة

رغم التزايد المطّرد في أهمية القضايا البيئية، فإن النظريات الكلاسيكية في العلاقات الدولية، وعلى رأسها الواقعية والليبرالية، لم تُبدِ اهتمامًا كبيرًا بهذه القضايا في بداياتها[4].

المدرسة الواقعية، التي تُعلي من شأن الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي، وتركّز على مفاهيم السيادة والمصلحة الوطنية والصراع على السلطة، اعتبرت أن التعاون الدولي في المجال البيئي لا يمثل أولوية ما لم ينسجم مع

[1] أحمد عبد الكريم سالمة، نظرات في اتفاقية التنوع الحيوي، المجلة العصرية للقانون الدولي، د.دار نشر، العدد 91، مصر، 2017، ص 3.

[2] أبو بكر، س.، حماية البيئة في القانون الدولي الإنساني: دراسة تطبيقية على فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2017، ص 14.

[3] صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص 24.

[4] فارس قره. "النظرية الخضراء في العلاقات الدولية - Green Theory". الموسوعة السياسية. 21 يوليو 2019. تاريخ الدخول: 8 مايو 2025.على الرابط https://2u.pw/lNExZF

المصالح الاستراتيجية للدولة. فالبيئة في هذا المنظور لا تُعدّ من القضايا الحيوية، بل قد يُنظر إلى الالتزامات البيئية كقيود تمسّ السيادة الوطنية أو تهدد مصالح اقتصادية وأمنية [1].

في المقابل، تعاملت المدرسة الليبرالية مع القضايا البيئية بنظرة أكثر إيجابية، معتبرةً أن التحديات البيئية العابرة للحدود تشكل محفزًا للتعاون الدولي. وتركّز الليبرالية على أهمية المؤسسات الدولية، والاتفاقيات المتعددة الأطراف، ودور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في بناء آليات فعالة لإدارة الأزمات البيئية، في ظل إيمانها بإمكانية تحقيق المصالح المشتركة من خلال التعاون والمؤسسات.

ورغم هذا الاختلاف النسبي، فإن المقاربتين تعرضتا لانتقادات واسعة، وُصفت على إثرها بأنهما تعانيان من "العمى البيئي"، بسبب محدودية فهمهما للتفاعلات البنيوية بين الإنسان والبيئة، وإغفالهما للأبعاد العميقة للتدهور البيئي كمسألة ذات أبعاد سياسية واقتصادية وأخلاقية متشابكة[2].

ثانيًا: المقاربة الخضراء في تحليل العلاقات الدولية

برزت المقاربة الخضراء كردّ نقدي على محدودية المقاربات التقليدية، وسعت إلى إرساء رؤية بديلة تُعلي من شأن البيئة كمكون جوهري في تحليل العلاقات الدولية. نشأت هذه المقاربة ضمن ما يُعرف بـ"الحوار الرابع" في نظريات العلاقات الدولية، وهو نقاش نقدي يستهدف توسيع الأجندة النظرية لتشمل قضايا مثل العدالة البيئية، الاستدامة، والمساواة البيئية.

تتميّز هذه المقاربة بعدة خصائص، من أهمها:

إعادة تعريف مفاهيم تقليدية كالأمن القومي، لتشمل الأمن البيئي كجزء لا يتجزأ من أمن الدولة والمجتمع؛

التركيز على الترابط بين العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية، معتبرةً أن التدهور البيئي غالبًا ما يعكس خللًا في توزيع الموارد والسلطة؛ التأكيد على أن مشكلات مثل التصحر، شحّ المياه، وتغير المناخ، لا تُختزل في كونها مشكلات تقنية، بل هي تعبير عن اختلالات عميقة في بنية النظام الدولي.

كما وسّعت هذه المقاربة من دائرة الفاعلين في العلاقات الدولية، معتبرة أن الجهات الفاعلة غير الحكومية – كالمنظمات البيئية، والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني العالمي – تلعب دورًا متزايدًا في صياغة السياسات البيئية والدفع نحو التغيير[3].

---

[1] فارس قره. نفس المرجع.

[2] فارس قره. مرجع سابق.

[3] تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، . نظريات العلاقات الدولية: التخصص وتنوع، تر ديما الخضرا، الطبعة الأولى، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص. 611.

وقد تطورت المقاربة الخضراء عبر جيلين فكريين:

- ✓ الجيل الأول ركّز على نقد النماذج التنموية السائدة، ودعا إلى بدائل أكثر استدامة وإنصافًا، من خلال تبني رؤى بيئية ديمقراطية.
- ✓ الجيل الثاني وسّع من الأفق النظري ليشمل مفاهيم مثل "المواطنة البيئية"، "العدالة المناخية"، و"العدالة البيئية العالمية"، مؤكدًا على ارتباط البيئة بالعولمة وبنية السلطة العالمية.

وبذلك، تقدم المقاربة الخضراء رؤية نقدية شاملة تُعيد موقع البيئة إلى قلب النقاشات حول النظام الدولي، وتؤكد على أن القضايا البيئية لم تعد مسائل هامشية، بل تمثل أحد المحاور المركزية لفهم تحولات العلاقات الدولية في العصر الحديث[1].

✓ ثالثًا: التفسير البنيوي (Structuralism – الاقتصاد السياسي الدولي)

يعتمد هذا الاتجاه، الذي يتقاطع مع الفكر الماركسي، على تحليل العلاقة بين النظام الاقتصادي العالمي والتدهور البيئي، ويرى أن جذور الأزمة البيئية تعود إلى البنية الاقتصادية الرأسمالية التي تقوم على الاستغلال المفرط للموارد والسعي وراء الربح دون اعتبار للكلفة البيئية . ووفقًا لهذا المنظور، فإن الدول النامية تتحمّل العبء الأكبر من الأضرار البيئية، نتيجة كونها بيئات مستقبلة للصناعات الملوثة أو مصادر للمواد الخام، في حين تستفيد الدول الصناعية من النمو الاقتصادي مع تحمّل أدنى التكاليف البيئية[2].

✓ رابعًا: التفسير البنائي (Social Constructivism)

تقدم النظرية البنائية تفسيرًا مختلفًا من خلال التركيز على الخطابات والهويات والمعاني الاجتماعية، وترى أن التهديدات البيئية لا تُفهم فقط من خلال مؤشرات مادية (كدرجات الحرارة أو مستويات التلوث)، بل تتشكل من خلال تفاعلات الدول والمجتمعات حول ما يُعد تهديدًا وما لا يُعد كذلك . فإدراك الدول لمخاطر التغير المناخي أو الاستدامة لا ينبع من الطبيعة فقط، بل من الثقافة السياسية والوعي الجماعي، وهذا يفسر التفاوت في استجابات الدول رغم وحدة الظاهرة البيئية[3].

[1] تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، . مرجع سابق ص. 611.

[2] Susan Strange, States and Markets, 2nd ed., (London: Pinter Publishers, 1994), pp. 150–153.

[3] Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics," International Organization, Vol. 46, No. 2 (1992), pp. 391–425.

المطلب الرابع: دور المنظمات الدولية في تعزيز حماية البيئة.

أصبحت حماية البيئة من التحديات العالمية التي تتطلب تنسيقًا وتعاونًا دوليًا شاملاً، نظرًا لكون المشكلات البيئية لم تعد محصورة ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تجاوزتها لتشمل الإقليم والعالم بأسره. ومن هنا برز الدور الحيوي الذي تلعبه المنظمات الدولية في تعزيز الجهود البيئية على المستوى العالمي.

تُسهم هذه المنظمات في إعداد الاتفاقيات الدولية البيئية، ومراقبة تنفيذها، وتقديم الدعم الفني والمالي للدول النامية، إلى جانب العمل على تنمية الوعي البيئي العالمي، وتدعيم مفاهيم الاستدامة في السياسات الوطنية للدول[1].

كما تعمل على تنسيق التعاون الدولي في مواجهة الكوارث البيئية، والحد من التلوث، والاحتباس الحراري، وفقدان التنوع البيولوجي، وغيرها من التحديات المعاصرة.

ويشمل الدور الفعلي للمنظمات الدولية المهام التالية:

- *صياغة وتنسيق الاتفاقيات الدولية* مثل: اتفاقية باريس للمناخ، اتفاقية كيوتو، اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون... وغيرها، حيث تقوم هذه المنظمات بتنسيق المفاوضات وتقديم الأطر المرجعية القانونية لحماية البيئة.
- *المراقبة والمحاسبة*: إذ تقوم منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) بجمع البيانات البيئية وتقييم مدى التزام الدول بالمعايير البيئية الدولية.
- *بناء القدرات والدعم الفني*: تقدم المنظمات الدولية، خاصة البنك الدولي وصندوق البيئة العالمي، مساعدات تقنية ومالية للدول النامية لمساعدتها في تطبيق معايير التنمية المستدامة.
- *التنسيق بين الجهات الفاعلة:* تُعد هذه المنظمات منصات حوار تربط بين الدول، والشركات، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الأكاديمية من أجل صياغة حلول جماعية للمشكلات البيئية.
- *التأثير في السياسات العامة:* تمارس ضغطًا ناعمًا على الدول من خلال التوصيات، والتقارير، ومؤتمرات القمة البيئية لتشجيع إدراج الأبعاد البيئية ضمن السياسات الوطنية والبرامج التنموية[2].

[1] عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط، 2011، ص 9.

[2] عبد العزيز مخيمر عبد الهادي،نفس المرجع.

– *الاستجابة للطوارئ البيئية*: تلعب دورًا فاعلًا في تنسيق المساعدات الدولية لمواجهة الكوارث البيئية مثل الحرائق، الفيضانات، التسربات النفطية، والانفجارات الكيميائية، كما حدث في كارثة *تشيرنوبل* أو *تسونامي* اليابان[1].

المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة.

أدى تزايد الأخطار البيئية خلال القرن العشرين إلى بلورة وعي عالمي بأهمية التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، من هذا المنطلق يركز هذا المبحث على أهم الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، التي شكلت الإطار القانوني للعمل الجماعي، كما يستعرض آليات تنفيذ هذه الاتفاقيات والتحديات التي تعيق فعاليتها، مما يسمح بفهم مدى قدرة المنظومة القانونية الدولية على ضمان استدامة الجهود البيئية المشتركة.

المطلب الأول: أهم الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

أدّت التهديدات البيئية المتزايدة في القرن العشرين، مثل التلوث، واستنزاف الموارد، وتغيّر المناخ، إلى ظهور وعي عالمي بأهمية التعاون الدولي لمعالجة هذه القضايا. وأسهم هذا الوعي في تطوير عدد من الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تُنظّم حماية البيئة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

أولاً: إعلان ستوكهولم لعام 1972

يُعد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية، الذي انعقد في ستوكهولم بالسويد سنة 1972، أول اجتماع عالمي رسمي يخصص بالكامل لمناقشة القضايا البيئية من منظور دولي. وقد مثل هذا الحدث تحولاً نوعيًا في الوعي البيئي العالمي، حيث صدر عن المؤتمر "إعلان ستوكهولم"، الذي تضمن 26 مبدأ يُشكلون الأساس الأخلاقي والقانوني للعمل البيئي الدولي.

من أبرز ما جاء في الإعلان:

- ✓ الاعتراف بحق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة ومتوازنة.
- ✓ الدعوة إلى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من أجل ضمان استدامتها للأجيال القادمة.

[1] عبد العزيز مخيمر عبد الهادي,مرجع سابق.ص9.

- ✓ التأكيد على مسؤولية الدول في حماية البيئة ضمن نطاق سيادتها، مع مراعاة عدم الإضرار بالبيئة في دول أخرى. [1]

وقد كانت من أهم نتائج هذا المؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، الذي أصبح الجهة الأممية الرئيسية المكلفة بمتابعة وتنسيق الجهود الدولية في مجال البيئة، وتعزيز التعاون بين الدول في مواجهة التحديات البيئية المشتركة[2].

ثانيًا: اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (1985) وبروتوكول مونتريال (1987)

مع بداية الثمانينيات، كشفت الأبحاث العلمية عن العلاقة المباشرة بين بعض المواد الكيميائية المستخدمة في الصناعة، خاصة مركبات الكلوروفلوروكربون (CFCs)، وبين تآكل طبقة الأوزون التي تحمي كوكب الأرض من الأشعة فوق البنفسجية الضارة. وقد أثار هذا الاكتشاف قلقًا عالميًا أدى إلى تحرك دولي سريع [3].

في هذا السياق، تم اعتماد اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون عام 1985 كإطار عام للتعاون الدولي في مجال البحث العلمي وتبادل المعلومات حول المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، دون أن تفرض التزامات قانونية مباشرة على الدول[4].

وبعد عامين، تم التوصل إلى بروتوكول مونتريال سنة 1987، والذي مثّل تطورًا نوعيًا من حيث الإلزام القانوني، حيث فرض على الدول خفض إنتاج واستخدام المواد الضارة بطبقة الأوزون ضمن جدول زمني محدد، مع تقديم دعم تقني ومالي للدول النامية لتسهيل الامتثال.

وقد اعتُبر بروتوكول مونتريال أحد أنجح الاتفاقيات البيئية، سواء من حيث معدلات الامتثال أو النتائج المحققة، إذ ساهم في خفض الانبعاثات الضارة بنسبة كبيرة، وبدأت طبقة الأوزون في إظهار مؤشرات تعافٍ تدريجي، مما جعله نموذجًا يُحتذى به في التعاون البيئي الدولي.

[1] نادية مصطفى وآخرون، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1998، ص. 240.

[2] نادية مصطفى وآخرون.مرجع سابق.

[3] علي حسين يوسف، "الأبعاد البيئية في العلاقات الدولية المعاصرة"، مجلة الباحث، جامعة واسط، العدد 15، 2016، ص. 320.

[4] عبد السالم صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999، ص. 276.

ثالثًا: قمة الأرض في ريو دي جانيرو (1992)

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، أو ما يعرف بـ"قمة الأرض"، في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992[1]،

وشكّل نقطة تحوّل في الحوكمة البيئية العالمية. أسفر المؤتمر عن التوقيع على ثلاث اتفاقيات رئيسية:

- *اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (*UNFCCC*):* وضعت إطارًا عامًا للتعاون في مواجهة التغير المناخي، مع التأكيد على مبدأ "المسؤولية المشتركة لكن المتباينة" بين الدول الصناعية والدول النامية.
- *اتفاقية التنوع البيولوجي (*CBD*):* تهدف إلى حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكوناته، وتقاسم المنافع الناتجة عن استخدام الموارد الوراثية.
- *اتفاقية مكافحة التصحر (*UNCCD*):* تركّز على المناطق القاحلة وشبه القاحلة المتأثرة بفقدان التربة والنظم البيئية، خصوصًا في إفريقيا والشرق الأوسط[2].

كما تم اعتماد جدول أعمال القرن 21 (Agenda 21)، وهي خطة عمل غير ملزمة لتنمية مستدامة تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

رابعًا: اتفاقية كيوتو بشأن التغير المناخي (1997)

تُعد اتفاقية كيوتو، التي تم اعتمادها عام 1997، أول اتفاقية دولية ذات طابع ملزم قانونيًا تُلزم الدول الصناعية بتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، وذلك استنادًا إلى مبادئ العدالة والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة بين الدول.

وقد حددت الاتفاقية نسبة معينة من التخفيضات يجب تحقيقها خلال الفترة الأولى للالتزام (2008–2012)، مع منح الدول آليات مرنة للتنفيذ، مثل آلية التنمية النظيفة وتجارة الانبعاثات ومشاريع التنفيذ المشترك.

[1] United Nations, Report of the United Nations Conference on Environment and Development, A/CONF.151/26 (Vol. I), 12 August 1992.

[2] ساسي غبغوب، تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009، ص. 86.

رغم ريادتها، واجهت اتفاقية كيوتو تحديات كبيرة، أبرزها انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001، وامتناع بعض الدول الصناعية الأخرى عن الالتزام الكامل، مما أثر على فاعليتها. كما لم تُلزم الاتفاقية الدول النامية بأي تخفيضات، وهو ما أثار انتقادات من بعض الأطراف.

ومع ذلك، شكلت كيوتو نقطة تحول في العمل المناخي الدولي، إذ أرست قواعد قانونية ومعيارية تم البناء عليها لاحقًا في اتفاقيات أكثر شمولًا، مثل اتفاق باريس للمناخ (2015)، التي حاولت معالجة أوجه القصور وتعزيز الشمولية والمرونة في التزامات الدول.[1]

خامسًا: اتفاق باريس للمناخ (2015)

في إطار مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21) المنعقد في باريس عام 2015، توصلت الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ إلى اتفاق تاريخي يُعرف بـ اتفاق باريس للمناخ، والذي مثّل تحولًا نوعيًا في مسار الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.

يقوم الاتفاق على مجموعة من الأهداف الأساسية، من أبرزها:

- ✓ الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى ما دون درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع السعي للوصول إلى 1.5 درجة مئوية.
- ✓ إلزام الدول بتقديم خطط وطنية للمساهمات المناخية (NDCs)، تُبيّن فيها الإجراءات التي ستتخذها للحد من الانبعاثات، على أن يتم تحديثها كل خمس سنوات لزيادة الطموح.
- ✓ تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، خاصة في الدول الأكثر هشاشة، من خلال دعم مشاريع الصمود البيئي[2].
- ✓ نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، مع توفير تمويل من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بقيمة لا تقل عن 100 مليار دولار سنويًا[3].

ورغم أن اتفاق باريس لا يتضمن عقوبات قانونية ملزمة في حال عدم الامتثال، إلا أنه يعتمد على آلية "التقدم الطموح" (Ambition Mechanism)، والتي تقوم على المراجعة الدورية والتقييم الشفاف للجهود المناخية، مما يعزز الضغط الدولي والمساءلة السياسية.

[1] Peter M. Haas, "Do Regimes Matter? Epistemic Communities and Mediterranean Pollution Control," International Organization, Vol. 43, No. 3 (1989), pp. 377–403.

[2] United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), The Paris Agreement, [Online], Available at: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement, accessed on 07 avril 2025.

[3] صباح العشاوي، المسؤولية عن حماية البيئة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.

ويُعد اتفاق باريس نقطة تحول نحو دبلوماسية مناخية أكثر شمولًا وتشاركية، حيث ساهم في إشراك جميع الدول، دون استثناء، في مسؤولية حماية المناخ العالمي، مع مراعاة التفاوت في القدرات والموارد.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ المعاهدات الدولية لحماية البيئة.

تُعدّ آليات تنفيذ المعاهدات الدولية من المحاور الأساسية في القانون الدولي البيئي، فهي تمثل الوسائل القانونية والمؤسسية التي تضمن احترام الدول لالتزاماتها البيئية الدولية. وقد تطرقت مذكرة ريشاوي نجيب الأمين إلى عدة آليات يُمكن تصنيفها كما يلي:

أولاً: آليات الرقابة

تنقسم آليات الرقابة إلى عدة أنواع أبرزها:

- ✓ *نظام التقارير:* تعتبر هذه الآلية أكثر الوسائل شيوعًا في الاتفاقيات البيئية الدولية. تلزم الدول الأطراف بتقديم تقارير دورية توضح التدابير التشريعية، الإدارية، والتنظيمية التي تم اتخاذها لتنفيذ الاتفاقية، كما تشمل تحليلًا للآثار الناتجة عن تلك التدابير. ومثال ذلك ما ورد في المادة 8 الفقرة 7 من اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية ، حيث تُلزم الدول الأطراف بتقديم تقرير عن الأنواع الخاضعة للاتجار ومآلها السنوي.
- ✓ أنظمة التحقيق والتفتيش: وهي آلية أقل شيوعًا، لكنها أكثر فعالية، حيث تعتمد على خبراء مستقلين لجمع المعلومات والتحقيق في مدى التزام الدول بالاتفاقيات. وتُعتبر من أدوات الرقابة الصارمة التي تعزز الشفافية والمساءلة الدولية[1].

ثانيًا: الآليات القانونية والاقتصادية

- ✓ *الضريبة الإيكولوجية (Ecotaxes):* تُعد من التدابير الهامة التي تُستخدم على المستوى الوطني لتنفيذ التزامات الدول البيئية، وتقوم على مبدأ "الملوث يدفع". تشمل فرض رسوم وضرائب بيئية على الأفراد والمؤسسات التي تُحدث أضرارًا بيئية، وتشجع بالمقابل على استخدام التقنيات الصديقة للبيئة.
- ✓ *الآليات الاقتصادية المرنة* :مثل التحفيزات الضريبية الممنوحة للمؤسسات التي تستثمر في الطاقة النظيفة والتقنيات البيئية. وهي تمثل أدوات فعالة لتحفيز القطاع الخاص على المساهمة في حماية البيئة من خلال خفض انبعاثات الغازات الدفيئة[2].

[1] Olivier Mazaudoux, Droit international public et droit international de l'environnement, PULIM, 2008.

[2] صلاح عبد الرحمان الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2010.

ثالثًا: الآليات الردعية

وتُقسم هذه الآليات إلى:

- ✓ الرسوم البيئية المعوضة: وهي مبالغ تُفرض على الفاعلين الاقتصاديين لاستغلالهم الموارد الطبيعية بشكل يؤدي إلى تدهور البيئة.
- ✓ الجزاءات المالية والقانونية: في حال انتهاك أحكام الاتفاقيات، يمكن فرض عقوبات مالية أو قيود على الدول المخالفة.
- ✓ المساعدات الدولية: من خلال تقديم قروض أو منح من المؤسسات المالية الدولية لمساعدة الدول النامية في تنفيذ التزاماتها البيئية[1].

رابعا: الآليات الإعلامية والتوعوية

تلعب التوعية العامة دورًا أساسيًا في تنفيذ المعاهدات البيئية من خلال زيادة الوعي حول قضايا البيئة وضرورة حماية الموارد الطبيعية. يمكن للمنظمات الإعلامية والمجتمع المدني استخدام حملات توعية للتأكيد على أهمية المعاهدات البيئية ودعم تنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للضغط الشعبي ومنظمات المجتمع المدني أن تساهم في تنفيذ المعاهدات من خلال الدعوة إلى التغيير السياسي أو الاقتصادي، خاصة عندما تتعلق القضايا البيئية بالتهديدات الكبيرة للبشرية[2].

خامسا:الآليات التكنولوجية

تلعب التكنولوجيا دورًا رئيسيًا في تنفيذ المعاهدات البيئية، حيث تساهم في تطوير حلول مبتكرة لمراقبة وحماية البيئة. على سبيل المثال، يمكن استخدام الأقمار الصناعية لمراقبة التغيرات البيئية أو استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لإدارة الموارد الطبيعية. كما تسهم آليات التدريب وبناء القدرات في تمكين الدول من استخدام التكنولوجيا بشكل فعال لتحقيق أهداف المعاهدات البيئية. تشمل هذه الآلية أيضًا تطوير التقنيات الجديدة التي تساعد في تقليل الأثر البيئي، مثل تقنيات الطاقة المتجددة أو تكنولوجيا إزالة الكربون[3].

[1] The International Convention for the Prevention of Pollution of the Sea by Oil (OILPOL), London, 12 May 1954.

[2] جمال عبد العظيم أحمد، "دور وسائل الإعلام في توعية الجماهير بالقضايا البيئية المحلية والعالمية"، 2020.

[3] أحمد عبد الرحمن، "دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة العلوم والتكنولوجيا، جامعة القاهرة، 2021.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاقيات الدولية.

رغم التطور الذي شهدته المنظومة القانونية الدولية في مجال حماية البيئة، لا تزال عملية تنفيذ الاتفاقيات الدولية البيئية تصطدم بجملة من التحديات المتعددة الأبعاد، مما يؤثر سلبًا على فعاليتها الميدانية. ويمكن تصنيف هذه التحديات ضمن المحاور الآتية:

1. التحديات القانونية :

تُعدّ الجوانب القانونية من أبرز العوائق أمام تنفيذ الاتفاقيات الدولية البيئية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب:

- **قصور آليات الإنفاذ الإجباري:** معظم الاتفاقيات البيئية تفتقر إلى أدوات قانونية فعالة تُلزم الدول الأطراف بتنفيذ ما ورد فيها من بنود. حيث إن غياب العقوبات الصارمة أو التدابير القسرية يجعل الدول في حلٍّ من الالتزام الفعلي، لا سيما عندما تتعارض الالتزامات البيئية مع مصالحها الاقتصادية أو السيادية[1].
- **انعدام الهيئات القضائية والرقابية المتخصصة:** يلاحظ غياب محاكم أو هيئات دولية مستقلة متخصصة في النزاعات البيئية، ما يجعل التقاضي في حالات الضرر البيئي العابر للحدود أو الإخلال بالالتزامات صعبًا ومعقدًا. كما أن آليات المراقبة والتقييم الموجودة غالبًا ما تكون غير كافية أو خاضعة لضغوط سياسية[2].
- **غموض المسؤولية القانونية الدولية:** تواجه الاتفاقيات البيئية صعوبة في تحديد المسؤولية الدولية بدقة، مما يسمح لبعض الدول أو الشركات بالإفلات من المحاسبة [3]
- **عدم وضوح نظام العقوبات:** حتى في حال تحديد المخالفات، فإن العقوبات المنصوص عليها تكون في الغالب غير ملزمة أو رمزية، مما لا يشكل رادعًا حقيقيًا ضد الإخلال بالاتفاقيات.
- **الاعتماد المفرط على الالتزام الطوعي:** العديد من الاتفاقيات الدولية البيئية تعتمد على مبدأ "النية الحسنة" أو "الالتزام الطوعي"، وهذا يضعف من فاعليتها، خصوصًا عندما تغيب الإرادة السياسية الجادة أو توجد تعارضات في الأولويات الوطنية[4].

[1] Hedemann-Robinson, Martin, Enforcement of International Environmental Law: Challenges and Responses, Routledge, London, 2018, p. 92.

[2] Voigt, Christina, Access to Justice and Climate Change: The Turn to International Courts, UNECE, Geneva, 2023, p. 55.

[3] صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص. 164.

[4] صلاح الدين عامر، مرجع سابق 2002، ص. 165.

2. التحديات السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورًا محوريًا في عرقلة تنفيذ الاتفاقيات البيئية، ويتجلى ذلك في عدة مظاهر:

- **الانقسام بين الشمال والجنوب:** يظهر تفاوت كبير في المواقف بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، حيث تطالب الدول النامية بمنحها مهلة أطول وموارد مالية وتقنية كافية، في حين تطالبها الدول المتقدمة بالتزامات فورية، ما يؤدي إلى نوع من الشدّ والجذب داخل المحافل الدولية.
- **تباين الأولويات الوطنية:** تختلف الدول في ترتيب أولوياتها؛ فبينما تعطي بعض الدول الأولوية للتنمية الاقتصادية أو الأمن القومي، تأتي القضايا البيئية في مرتبة متأخرة، وهو ما ينعكس سلبًا على الالتزام بمضامين الاتفاقيات.
- **ضعف الإرادة السياسية:** في كثير من الحالات، لا تُبدي الحكومات استعدادًا كافيًا لتطبيق السياسات البيئية بسبب ضغوط داخلية من لوبيات اقتصادية أو صناعية، أو بسبب الخوف من التأثير على النمو الاقتصادي.
- **الاضطرابات والنزاعات:** تؤدي الصراعات السياسية والحروب وعدم الاستقرار الإقليمي إلى تغييب الأجندة البيئية بالكامل، وتُصبح الدول المنكوبة غير قادرة على احترام التزاماتها أو متابعة تنفيذ الاتفاقيات[1].

3. لتحديات الاقتصادية:

تُعدّ الجوانب الاقتصادية من العوامل الحاسمة في تنفيذ الاتفاقيات البيئية، وتتجلى هذه التحديات في النقاط التالية:

- **ارتفاع تكلفة تنفيذ الالتزامات البيئية:** تفرض الاتفاقيات الدولية مجموعة من الإجراءات التقنية والوقائية التي تتطلب استثمارات ضخمة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، مراقبة الانبعاثات، ومعالجة النفايات.
- **عدم امتلاك الدول النامية للموارد الكافية:** تعاني العديد من الدول الفقيرة من عجز مالي وتقني يمنعها من تنفيذ التزاماتها، رغم استعدادها المبدئي لذلك، وهو ما يستوجب دعمًا دوليًا لا يكون دائمًا متاحًا أو كافيًا.

[1] عبد الله الأشعل، قضايا معاصرة في القانون الدولي: نظرة تطبيقية، مطابع الطوجي، مصر، 1996، ص. 88.

- **تردد الدول المتقدمة في تمويل الدول الأخرى:** تتحفظ بعض الدول الصناعية عن تقديم مساعدات مالية أو نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، خاصة إذا ما رأت في ذلك تهديدًا لتفوقها التنافسي أو أداة للتدخل في شؤونها.
- **غياب العدالة البيئية الدولية:** لا تتوزع الأعباء والمسؤوليات بشكل منصف بين الدول، إذ تتحمّل الدول النامية أحيانًا أعباءً بيئية تفوق إمكانياتها، في حين تسهم الدول الغنية تاريخيًا بشكل أكبر في تدهور البيئة[1].

4. التحديات المؤسساتية:

تُواجه العديد من الدول صعوبات داخلية على مستوى الهيكلة المؤسسية التي تُعنى بالبيئة، ومنها:

- **ضعف البُنى الإدارية والتنظيمية البيئية:** تعاني العديد من الوزارات أو الهيئات البيئية في الدول من نقص في الإمكانيات والتمويل والاستقلالية، ما يحد من فعاليتها في إنفاذ السياسات البيئية.
- **نقص الكفاءات والموارد البشرية:** تعاني بعض الدول من غياب الخبراء والمتخصصين في مجالات البيئة، مما يؤثر على جودة التنفيذ والرقابة.
- **تضارب الصلاحيات بين المؤسسات الوطنية:** في بعض الدول، تتوزع المسؤوليات البيئية بين أكثر من جهة دون وجود تنسيق فعّال، مما يؤدي إلى تكرار المهام أو إهمالها.
- **غياب استراتيجية بيئية وطنية:** الكثير من الدول تفتقر إلى رؤية واضحة أو خطة استراتيجية وطنية تتماشى مع الالتزامات الدولية، مما يجعل الجهود متفرقة وغير مترابطة[2].

[1] صلاح عبد الرحمن الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2010، ص. 205.

[2] رضوان حوشين، الوسائل القانونية لحماية البيئة ودور القاضي في تطبيقها، مذكرة تخرج، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2006، ص. 49.

5. التحديات الثقافية:

يلعب الوعي المجتمعي والثقافة البيئية دورًا مهمًا في دعم أو إعاقة الجهود الرسمية في تنفيذ الاتفاقيات، وتتمثل أبرز هذه التحديات في:

- انخفاض مستوى الوعي البيئي العام: يعاني عدد كبير من الأفراد في مختلف المجتمعات من ضعف في فهم المخاطر البيئية وأهمية حماية الموارد الطبيعية، مما يقلل من تعاونهم مع السياسات الحكومية.
- ضعف الضغط الشعبي والإعلامي: لا يوجد في كثير من الدول حراك مجتمعي أو إعلامي فعّال يدفع بالحكومات إلى احترام التزاماتها البيئية، خاصة في غياب منظمات المجتمع المدني المؤثرة.
- غياب التثقيف البيئي في التعليم والإعلام: لا تُدمج القضايا البيئية بالشكل المطلوب في المناهج الدراسية أو البرامج الإعلامية، مما يؤدي إلى غياب ثقافة بيئية مؤسسية لدى الأجيال الصاعدة.
- ضعف المشاركة المجتمعية: تفتقر العديد من المجتمعات إلى آليات إشراك المواطنين في صنع القرار البيئي أو في تنفيذ السياسات، ما يؤدي إلى غياب الإحساس بالمسؤولية الجماعية.[1].

المبحث الثالث: الاطار القانوني و السياسي لحماية البيئة

عرف النظام الدولي تطورًا لافتًا في بنيته القانونية والسياسية استجابة للأزمات البيئية المعاصرة. يهدف هذا المبحث إلى تحليل القواعد القانونية الدولية الخاصة بالبيئة، واستكشاف كيفية تفاعل السياسة الدولية مع هذه القواعد، لا سيما في ظل التغيرات التي فرضتها العولمة. كما يسلط الضوء على علاقة التداخل بين السيادة الوطنية والمصالح البيئية العابرة للحدود، ودور الفواعل المتعددة في بلورة السياسات البيئية.

المطلب الأول: القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة

أدى تفاقم المشكلات البيئية العالمية منذ النصف الثاني من القرن العشرين إلى إدراج حماية البيئة ضمن أولويات الأجندة الدولية. وقد ساهم هذا التحول في بلورة قواعد قانونية دولية تهدف إلى المحافظة على التوازن البيئي، والحد من الآثار السلبية للأنشطة البشرية على عناصر البيئة الطبيعية. وتُعد هذه القواعد من أبرز التطورات التي طرأت على بنية القانون الدولي العام، خاصة مع تنامي حجم التهديدات البيئية، مثل تلوث الهواء والماء، والتغير المناخي، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي[2].

[1] محمد العناني، مبدأ عدم التدخل في اتفاقيات التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2002، ص. 91.

[2] عامر محمود الطراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص 59.

تطورت القواعد القانونية الدولية لحماية البيئة تدريجيًا، بدءًا من الإعلانات الدولية غير الملزمة إلى معاهدات واتفاقيات دولية ملزمة، مما يعكس استجابة جماعية من المجتمع الدولي لضرورة تنظيم قانوني شامل يحمي البيئة ويصون الموارد الطبيعية.

خصائص القواعد القانونية الدولية البيئية

تتميز القواعد الدولية لحماية البيئة بعدة خصائص، من أبرزها:

1. العمومية والتجريد: فهي قواعد سلوكية عامة لا تُصاغ لمعالجة واقعة محددة، بل تهدف إلى تنظيم سلوك الدول والمجتمع الدولي في تعامله مع البيئة بوجه عام[1].
2. الطابع الإلزامي النسبي: رغم غياب سلطة دولية عليا قادرة على فرض تنفيذ هذه القواعد، إلا أنها تُعتبر ملزمة أخلاقيًا وسياسيًا[2]،
3. وتزداد إلزاميتها عند تضمينها في معاهدات رسمية. ومع ذلك، فإن العديد من الاتفاقيات تفتقر إلى آليات تنفيذ فعالة، مما يجعل فعاليتها رهينة بالإرادة السياسية وآليات الرقابة الدولية.
4. الهدف الوقائي والردعي: تركز هذه القواعد على منع التلوث والكوارث البيئية قبل وقوعها، وتحميل الدول المسؤولية الدولية في حال الإضرار بالبيئة، سواء داخل حدودها أو خارجها[3].

5. الاستناد إلى مبادئ القانون الدولي العام، مثل:

- مبدأ التعاون الدولي،
- مبدأ عدم الإضرار بالغير،
- مبدأ "الملوث يدفع.
- مبدأ "الحيطة"، الذي يدعو لاتخاذ إجراءات وقائية حتى في حالة عدم وجود يقين علمي كامل
- بلور المجتمع الدولي هذه القواعد من خلال عدة اتفاقيات دولية مهمة، أبرزها:
- اتفاقية ستوكهولم (1972): التي أرست المبادئ الأولى للحماية الدولية للبيئة
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (1985)، وبروتوكول مونتريال (1987) بشأن المواد المستنفدة للأوزون

[1] المرجع نفسه ، ص 54.

[2] المرجع نفسه ، ص 61.

[3] عبد العزيز طريح شرف، التلوث البيئي: حاضره ومستقبله، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 3.

- اتفاقية ريو للتنوع البيولوجي (1992).
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (1994) .وقد بلغ عدد الاتفاقيات البيئية الدولية حوالي 152 اتفاقية ما بين عامي 1921 و2002، وهو ما يعكس تنامي الوعي البيئي على مستوى القانون الدولي[1].

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الدولية و حماية البيئة

أصبحت حماية البيئة من أبرز القضايا التي تشغل الساحة الدولية، وذلك نتيجة التدهور البيئي المتسارع وما خلفه من آثار تهدد الأمن البيئي والاقتصادي والاجتماعي للدول. وفي هذا السياق، لم تعد البيئة مجرد مسألة داخلية أو تقنية، بل تحوّلت إلى عنصر استراتيجي ضمن معادلة العلاقات الدولية الحديثة، حيث تتقاطع مع السياسات الخارجية، والتعاون الدولي، وأحيانًا مع النزاعات والصراعات المسلحة[2].

لقد أفرز تداخل الأزمات البيئية مع المصالح الوطنية والدولية تحولًا في مفهوم السيادة البيئية، حيث لم يعد بإمكان الدول التصرف بشكل انفرادي في مواردها الطبيعية دون مراعاة التأثيرات العابرة للحدود. فأي انبعاثات كربونية أو تلوث بحري مثلًا قد يُسبب أضرارًا لدول مجاورة، ما يستدعي وجود تنسيق دولي تشارك فيه الدول والمنظمات على حد سواء[3].

[1] "الحماية الدولية للبيئة من خلال تطور قواعد القانون الدولي البيئي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 2، 2021، ص 207.

[2] Olund Wingqvist, Gunilla et al., Mainstreaming Environment and Climate Change into Poverty Reduction and Development Strategies, UNDP, 2012, p. 11.

[3] إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 1992.

وتُعد مؤتمرات البيئة العالمية، مثل مؤتمر ستوكهولم 1972 وقمة الأرض في ريو 1992، مؤشرات واضحة على تطور البعد البيئي في السياسة الدولية. حيث أسفرت هذه المؤتمرات عن إعلان مبادئ دولية، وإنشاء مؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وتشجيع تبني سياسات دولية مشتركة للتنمية المستدامة[1].

وقد أظهرت تقارير بيئية دولية أن معالجة التحديات البيئية لم تعد ممكنة دون إطار من التعاون الدولي المنظم. فتغير المناخ، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، كلها مشاكل عابرة للحدود تتطلب إجراءات جماعية منسقة، مما جعل السياسة البيئية أداة من أدوات التفاعل الدبلوماسي بين الدول[2].

كما تلعب المنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، دورًا في ضبط التوازن بين التبادل التجاري وحماية البيئة، من خلال فرض قيود بيئية على السلع التي تضر بالبيئة أو تنتج في ظروف لا تحترم المعايير البيئية[3].

وتُشير بعض الأدبيات إلى أنّ السياسات البيئية أصبحت عنصرًا من عناصر القوة الناعمة للدول، حيث تستخدم بعض الدول سمعتها البيئية كأداة لتعزيز نفوذها في الساحة الدولية، كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي الذي يوظف المعايير البيئية ضمن سياساته التجارية والشراكات الإقليمية[4].

من جهة أخرى، فإن التقاطع بين السياسة والبيئة يتجلى كذلك في النزاعات الدولية حول الموارد، كالصراع على المياه في حوض النيل، أو التنافس على الأراضي الزراعية، أو التلوث العابر للحدود، مما أضفى على القضايا البيئية طابعًا أمنيًا في بعض السياقات، وفتح الباب أمام مفهوم "الأمن البيئي"[5].

ولا يمكن إغفال دور الحوكمة البيئية العالمية في هذا الإطار، باعتبارها أحد تجليات السياسة الدولية البيئية، والتي تهدف إلى إقامة نظام عالمي للتنسيق والتوجيه، يدمج البيئة في سياسات التنمية والتجارة وحقوق الإنسان، ويرسخ لمبادئ العدالة البيئية بين الدول المتقدمة والنامية[6].

---

[1] تقرير برونتلاند، Our Common Future، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987.

[2] Fredriksson, Per G. & Mani, Muthukumara, Democracy, Property Rights, and Environmental Policy, Journal of Environmental Economics and Management, 2004.

[3] UNEP, Governing Council Report, 2010.

[4] بيار فام، "الحوكمة البيئية"، ترجمة سامية عامر، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009، ص. 127.

[5] www.akhbarak.net، مقال بعنوان: "الأزمة الإثيوبية المصرية"، تاريخ الاطلاع: 2020/04/09.

[6] مرزاقة قراس، الحوكمة البيئية في السياسات الدولية: دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، جامعة قسنطينة 3، 2023، ص. 87.

وفي ضوء كل ما سبق، يمكن القول إن السياسة الدولية لم تعد منفصلة عن قضايا البيئة، بل أصبحت شريكًا فاعلًا في وضع وتنفيذ سياسات بيئية عالمية، ما يعزز التكامل بين البعدين البيئي والسياسي في النظام الدولي المعاصر.

ولا يمكن إغفال دور الحوكمة البيئية العالمية في هذا الإطار، باعتبارها أحد تجليات السياسة الدولية البيئية، والتي تهدف إلى إقامة نظام عالمي للتنسيق والتوجيه، يدمج البيئة في سياسات التنمية والتجارة وحقوق الإنسان، ويرسخ لمبادئ العدالة البيئية بين الدول المتقدمة والنامية.

وفي ضوء كل ما سبق، يمكن القول إن السياسة الدولية لم تعد منفصلة عن قضايا البيئة، بل أصبحت شريكًا فاعلًا في وضع وتنفيذ سياسات بيئية عالمية، ما يعزز التكامل بين البعدين البيئي والسياسي في النظام الدولي المعاصر[1].

المطلب الثالث: تأثير العولمة على سياسات حماية البيئة

أثرت العولمة بشكل مباشر في تشكيل وتوجيه السياسات البيئية على المستويين الوطني والدولي. فمع تعاظم حركة الأسواق، وتحرير التجارة، وتزايد تدفقات رؤوس الأموال، برزت العولمة كأداة مزدوجة التأثير على البيئة، حيث وفرت من جهة فرصًا لتعزيز التعاون ونقل التكنولوجيا، ومن جهة أخرى ساهمت في تفاقم الاستغلال المفرط للموارد وتكريس نموذج تنموي غير مستدام [2].

أحد أبرز مظاهر التأثير السلبي للعولمة البيئية هو تسارع النمو الصناعي دون مراعاة للمعايير البيئية، خاصة في الدول النامية التي أصبحت ملاذًا للشركات متعددة الجنسيات، والتي تستغل ضعف التشريعات البيئية لتقليل تكاليف الإنتاج. هذا الوضع أدى إلى ما يُعرف بـ"تهريب التلوث"، حيث تُنقل الصناعات الملوثة إلى مناطق أقل صرامة في الرقابة البيئية[3].

كما أدّت العولمة إلى اختلال ميزان القوة في السياسات البيئية، إذ أصبحت الدول النامية في موقع المتلقي للضغوط البيئية الدولية دون أن تكون فاعلًا حقيقيًا في صناعة القرارات العالمية، وهو ما يُعمّق التفاوت البيئي

[1] مرزاقة قراس.نفس المرجع

[2] أحمد شحاتة، العولمة والبيئة في العالم العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص. 44

[3] محمد الركابي، "العولمة وتأثيراتها على البيئة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، 2017، ص. 214

بين الشمال والجنوب. ونتيجة لذلك، طالبت الدول النامية بتفعيل مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" لضمان عدالة توزيع الأعباء البيئية[1].

من جهة أخرى، فإن العولمة ساعدت على تدويل الثقافة البيئية، من خلال تكثيف التغطية الإعلامية لقضايا البيئة، وتوسيع نطاق الشبكات العلمية والبحثية، وخلق رأي عام عالمي ضاغط من أجل حماية البيئة. وقد ساهم هذا الوعي البيئي العالمي في تحفيز الدول على إدماج البعد البيئي ضمن سياساتها الاقتصادية والاجتماعية[2].

ويُعد مفهوم الحوكمة البيئية العالمية أحد أبرز نتاجات العولمة، حيث لم تعد الدول الفاعل الوحيد في إدارة الشأن البيئي، بل أصبحت المنظمات الدولية، والشركات، والمجتمع المدني أطرافًا شريكة في اتخاذ القرار، وهو ما أسهم في تعزيز الشفافية وتكريس مبدأ المشاركة البيئية[3].

رغم ذلك، لم يكن تأثير العولمة على البيئة دائمًا إيجابيًا، فقد رُصدت حالات تُظهر تعارضًا بين مصالح السوق الحر ومتطلبات الحماية البيئية، لاسيما عندما تُغلَّب الاعتبارات الربحية على حساب حماية الموارد الطبيعية. كما أن العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية لا تدمج البعد البيئي بشكل فعّال، ما يزيد من هشاشة السياسات البيئية الوطنية[4].

وقد أشار تقرير "حدود النمو" لنادي روما إلى أن الاستمرار في أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية سيؤدي إلى تجاوز القدرة الاستيعابية للبيئة، مما يُهدد بانهيار النظم البيئية العالمية خلال العقود المقبلة إن لم تُتخذ إجراءات فورية[5] .

وهذا التحدي البيئي العالمي عزز من أهمية التخطيط البيئي طويل المدى، الذي يأخذ في الحسبان أبعاد العدالة البيئية بين الأجيال[6] .

---

[1] قراس مرزاقة، الحوكمة البيئية في السياسات الدولية: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، جامعة قسنطينة 3، 2023، ص. 87

[2] تقرير برونتلاند، مرجع سابق ، ص. 45

[3] بيار فام، "الحوكمة البيئية"، ترجمة سامية عامر، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، 2009، ص. 127

[4] أحمد شحاتة، مرجع سابق، ص. 53

[5] حدود النمو، تقرير نادي روما، 1972، ص. 12

[6] عبد الغني حسونة، "التنمية المستدامة والبيئة في القانون الدولي"، مجلة دراسات قانونية، العدد 4، 2014، ص. 21

وفي هذا الإطار، أصبحت العديد من الدول تتبنى ما يُعرف بـ"الاقتصاد الأخضر"، كبديل عن النمو التقليدي، يقوم على الكفاءة البيئية والعدالة الاجتماعية. وقد تبنّى برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذا المفهوم كخيار استراتيجي للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في عصر العولمة[1].

كما برزت مبادرات دولية كبرى تُعزز من دور العولمة في خدمة البيئة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (ريو)، واتفاقية باريس للمناخ، التي جسّدت التوافق العالمي على مواجهة التغير المناخي، من خلال التزامات محددة للدول في تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، والانتقال نحو الطاقات النظيفة [2].

وبالنظر إلى ما سبق، يمكن القول إن العلاقة بين العولمة والبيئة معقدة ومتعددة الأوجه. فالعولمة تُعد من جهة عاملًا محفزًا لنشر التقنيات والوعي البيئي، لكنها من جهة أخرى تكرّس اختلالات هيكلية في توزيع الأعباء والمسؤوليات. لذلك، تظل السياسات البيئية في حاجة إلى مراجعة دور العولمة، وتوجيهها نحو خدمة التنمية المستدامة، من خلال تقوية المؤسسات البيئية، وتبني معايير بيئية ملزمة، وتعزيز التضامن الدولي البيئي في مواجهة التحديات المستقبلية.

– خلاصة ما تم التطرق إليه في الفصل الأول :

يركّز هذا الفصل على الإطار المفاهيمي والنظري لحماية البيئة في سياق العلاقات الدولية، وذلك من خلال تحليل تطور مفهوم البيئة وتحديد موقعه ضمن أجندة السياسة العالمية. استعرض الفصل الأهمية المتزايدة لحماية البيئة نتيجة التحديات العابرة للحدود مثل تغير المناخ، التلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، ما جعل التعاون الدولي ضرورة حتمية.

تناول الفصل ثلاثة محاور أساسية: أولها، مفهوم حماية البيئة وتطوره في القانون الدولي، إلى جانب أبرز التفسيرات النظرية لهذه القضية وفق المدارس الواقعية، الليبرالية، البنيوية والبنائية في العلاقات الدولية. ثانيها، تحليل أهم الاتفاقيات الدولية البيئية مثل إعلان ستوكهولم، اتفاقيتي باريس وكيوتو، واتفاقية فيينا، بالإضافة إلى عرض آليات تنفيذها والتحديات التي تعيق تطبيقها. ثالثها، دراسة الإطار القانوني والسياسي الدولي لحماية البيئة، وتحديد أثر العولمة والسياسات الدولية على جهود حماية البيئة.

[1] *UNEP, Green Economy Report, 2011, p. 3*

[2] إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، 1992

خلص الفصل إلى أن حماية البيئة تحوّلت إلى عنصر استراتيجي في السياسة الدولية، كما أن المنظمات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف أصبحت تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التعاون البيئي العالمي، رغم التحديات القانونية والسياسية والاقتصادية التي ما تزال تعترض مسارها.

الفصل الثاني :

حماية البيئة في الجزائر "الإطار القانوني والمؤسسي"

تمهيد:

انطلاقًا من الالتزامات الدولية المتزايدة وتنامي الوعي البيئي، عملت الجزائر على تطوير منظومتها القانونية والمؤسسية لحماية البيئة، خاصة في ظل التحديات البيئية التي تواجهها، مثل التصحر، وتلوث الهواء والمياه. وقد شملت هذه الجهود إصدار قوانين بيئية، إنشاء هيئات متخصصة، والمشاركة في اتفاقيات دولية متعددة ويهدف هذا الفصل الثاني إلى دراسة التجربة الجزائرية في حماية البيئة، من خلال تحليل التشريعات الوطنية، والهيئات المؤسسية، والالتزامات الدولية، بالإضافة إلى عرض واقع التحديات البيئية وآفاق بلوغ الأهداف المحددة في أفق 2030. ويُقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري، ويتضمن:

- تطور السياسة البيئية في الجزائر
- الإطار القانوني لحماية البيئة في التشريع الجزائري
- دور المؤسسات الحكومية في تطبيق السياسات البيئية

المبحث الثاني: مشاركة الجزائر في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة، ويتضمن:

- انضمام الجزائر إلى الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة
- مدى التزام الجزائر بتطبيق بنود الاتفاقيات الدولية
- تأثير الاتفاقيات الدولية على السياسات البيئية الجزائرية

المبحث الثالث: واقع ورهانات حماية البيئة في القانون الجزائري، ويتضمن:

- التحديات البيئية في الجزائر
- تأثير التحديات البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر
- الجهود الحكومية وغير الحكومية لمواجهة التحديات البيئية

المبحث الرابع: تحديات وآفاق تحقيق الأهداف البيئية بحلول سنة 2030، ويتضمن:

- التقدم المنجز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة البيئية (مشاريع الطاقة المتجددة، الحد من التلوث، التصحر...)
- تقييم الأداء الوطني في مجال حماية البيئة
- آفاق وتوصيات لتعزيز الالتزام البيئي في الجزائر

المبحث الأول: الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري

أصبحت حماية البيئة في الجزائر جزءًا من الأولويات الوطنية، خاصة في ظل التزاماتها الدولية. يعرض هذا المبحث تطور السياسة البيئية في الجزائر، والإطار القانوني الذي تم سنه لحماية البيئة من التلوث والاستنزاف، من خلال قوانين مثل قانون 03-10 المتعلق بالتنمية المستدامة. كما يناقش دور الفاعلين المحليين، من مؤسسات إدارية وتشريعية، في تفعيل هذه السياسات.

المطلب الأول: تطور السياسة البيئية في الجزائر

شهدت السياسة البيئية في الجزائر تطوراً ملحوظاً عبر مراحل متعددة، حيث أصبحت من الأولويات الوطنية التي تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. في البداية، اعتمدت الجزائر على إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، مما يعكس حرصها على الانخراط في الجهود العالمية لحماية البيئة. وقد تضمن هذا التعاون توقيع الجزائر على اتفاقيات دولية متعددة تتعلق بتغير المناخ، التنوع البيولوجي، والتلوث، مما ساهم في تعزيز التزامها بحماية البيئة على مستوى عالمي[1].

على الصعيد التشريعي، تم إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات الإدارية المتخصصة في حماية البيئة. هذه الهيئات تتولى مسؤولية تنفيذ السياسات البيئية على مختلف المستويات، سواء كانت مركزية أو محلية، وهو ما يعزز من فاعلية تطبيق هذه السياسات[2]. من أبرز هذه المؤسسات "وزارة البيئة"، التي تشرف على التنسيق بين الجهات المعنية بالبيئة، إلى جانب الهيئات المحلية مثل البلديات والولايات، التي تلعب دوراً مهماً في تطبيق السياسات البيئية في المناطق المختلفة[3].

لقد تضمنت التشريعات الجزائرية عدداً من المبادئ القانونية التي تهدف إلى ضبط سلوك الأفراد والمؤسسات تجاه البيئة، بهدف الحفاظ على التوازن البيئي[4].

---

[1] بوسكار، فريدة. "السياسة البيئية في الجزائر." مذكرة ماستر تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2013/2012.

[2] بلة، نزار. "دور الفواعل المحلية في تفعيل السياسة البيئية في الجزائر: بلدية الكرمة والسانية أنموذجا ولاية وهران 2012-2017." دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019.

[3] مراد، عبد الفتاح، شرح تشريعات البيئة في مصر وفي الدول العربية محلياً ودولياً، دار نشر الكتب والوثائق المصرية، 1996، ص. 339.

[4] المادة 2-3-4 من القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة.

ركز المشرع الجزائري على تطوير قوانين بيئية تشمل الجوانب الوقائية والردعية، حيث تم إصدار عدة قوانين لضبط التلوث، إدارة النفايات، وحماية الموارد الطبيعية، من بينها قانون حماية البيئة من التلوث في مجالات الهواء والمياه، وكذلك القانون المتعلق بحماية الغابات والتنمية المستدامة للموارد المائية.

تطورت السياسة البيئية في الجزائر لتشمل آليات متعددة، مثل التخطيط العلمي الجيد، وإعادة تقييم الموارد البيئية للحد من استنزافها، وتعزيز أساليب الحماية الإدارية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، تم تبني سياسات جزائية صارمة لضمان الالتزام بالقوانين البيئية، حيث يعاقب القانون على مختلف أنواع المخالفات البيئية، مثل التلوث الصناعي، والتخلص غير السليم من النفايات[1].

كما تم التركيز على دور الفاعلين المحليين، مثل البلديات، الولايات، والجمعيات البيئية، في تفعيل السياسات البيئية وحل المشاكل البيئية على المستوى المحلي. هذا التوجه يعكس رغبة الحكومة الجزائرية في إشراك المجتمع المحلي في حماية البيئة، حيث تم تمكين هذه الجهات من أدوات قانونية وإدارية لتحقيق أهداف السياسة البيئية.

على الرغم من التقدم الملحوظ، إلا أن هناك تحديات في تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع، مثل ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين، نقص الموارد المالية والبشرية، بالإضافة إلى قلة الوعي البيئي لدى بعض الفئات المجتمعية. ومن أجل التغلب على هذه التحديات، يسعى التشريع الجزائري إلى التحديث المستمر للقوانين والإجراءات البيئية لمواجهة التحديات البيئية المتجددة وضمان حماية البيئة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1] بوعزيز، سليمة. السياسات العامة وأثرها على التنمية المستدامة في قطاع الغذاء، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015.

[2] بلة، نزار .مرجع سابق. 2019.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لحماية البيئة في التشريع الجزائري

يتأسس الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر على مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم استغلال الموارد الطبيعية، والحفاظ على توازنها البيئي، وضمان التنمية المستدامة. ويعدّ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003[1]، الركيزة الأساسية للتشريع البيئي الجزائري، حيث يحدد المبادئ العامة لحماية البيئة ويشمل مختلف مكوناتها من هواء، وماء، وتربة، وتنمية الموارد الطبيعية بشكل مستدام[2].

كما يُعد القانون رقم 83-03 المؤرخ في 5 فبراير 1983 أول نص قانوني شامل في مجال البيئة، وقد أسس لمرحلة جديدة من الحماية التشريعية، حيث كرس مبادئ مهمة كتضمين البعد البيئي في سياسات التنمية والتخطيط الوطني، إلى جانب الوقاية من التلوث بمختلف أشكاله[3].

ويعزز هذا الإطار مجموعة من القوانين القطاعية المكملة، على غرار قانون الغابات، قانون المياه، قانون المناجم، وقانون تسيير النفايات، إلى جانب القوانين المتعلقة بالصحة العامة وحماية التراث الطبيعي والثقافي، والتي تندرج ضمن الحماية الشاملة للبيئة[4].

وتتوزع الحماية القانونية في التشريع البيئي الجزائري إلى ثلاث صور:

- الحماية الإدارية: تتمثل في آليات الرقابة وإصدار التراخيص والتصاريح البيئية، إلى جانب مهام الهيئات الإدارية على المستويين المركزي والمحلي، مثل وزارة البيئة، الولاة، ورؤساء البلديات، واللجان الولائية للبيئة.
- الحماية المدنية: وتقوم على حق التعويض عن الضرر البيئي الذي يصيب الأفراد أو الجماعات، وهو ما يكشف عن تبني المشرع الجزائري لمبدأ "الملوث يدفع"، مع مراعاة العلاقة بين الفعل الضار والضرر البيئي اللاحق[5].

---

[1] المادة 3 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 47، الجزائر.

[2] عبد الغني، حسونة. الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة. رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

[3] بن عيسى، محمد. "الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر: دراسة مقارنة." مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 4، 2019، ص. 80.

[4] أبركان، عبد القادر. "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر." مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 61، 2020، ص. 48.

[5] بلقاسم، فاطمة. "تطور التشريع البيئي في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة." مجلة الدراسات القانونية، العدد 12، 2021، ص. 115.

- الحماية الجزائية: وتتمثل في فرض العقوبات على الأفعال التي تهدد البيئة، سواء ارتكبها أفراد أو مؤسسات، وهو ما يعكس الطابع الردعي للتشريع البيئي لضمان الامتثال للقوانين[1].
- كما يقوم التشريع البيئي الجزائري على جملة من المبادئ أبرزها:
- مبدأ التنمية المستدامة، الذي يربط بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة للأجيال المقبلة.
- مبدأ الوقاية، الذي يحث على اتخاذ التدابير الاستباقية لمنع التلوث قبل حدوثه.
- مبدأ حماية التنوع البيولوجي، الذي يهدف إلى منع الإضرار بالأنواع الطبيعية والمناطق المحمية.
- مبدأ إدماج البيئة في التخطيط، الذي يفرض على مختلف المشاريع التنموية مراعاة الأثر البيئي قبل تنفيذها[2].

ويُعزز هذا الإطار وجود مؤسسات بيئية متخصصة مثل المجلس الوطني للبيئة واللجان الولائية، التي تسهر على تنفيذ السياسات البيئية وتطبيق القوانين ذات الصلة، في ظل توجه نحو تعزيز اللامركزية البيئية وتمكين الجماعات المحلية من لعب دور فعال في حماية البيئة على المستوى المحلي[3].

المطلب الثالث: دور المؤسسات الحكومية في تطبيق السياسات البيئية

تُعتبر المؤسسات الحكومية الركيزة الأساسية لتجسيد السياسات البيئية على أرض الواقع، حيث تقوم بأدوار متعددة تشمل التخطيط، التشريع، الرقابة، التنسيق، والانخراط في التعاون الدولي. ويبرز دورها بشكل خاص في ظل التحديات البيئية المتنامية، التي تتطلب استجابة فعالة ومنظمة لضمان حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

[1] صالح، نور الدين. "دور القضاء الإداري في حماية البيئة في الجزائر." مجلة القانون العام، العدد 7، 2020، ص. 59.

[2] المرجع نفسه، ص. 61.

[3] وزارة البيئة والطاقات المتجددة. النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبيئة. الجزائر، 2023.

أولًا: صياغة السياسات والاستراتيجيات البيئية :

تلعب المؤسسات الحكومية دورًا محوريًا في إعداد السياسات البيئية من خلال وضع استراتيجيات وطنية تضمن حماية البيئة وتوازنها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي الجزائر، تتولى وزارة البيئة والطاقات المتجددة إعداد البرامج الاستراتيجية، مثل "الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة"، والتي تهدف إلى إدماج البعد البيئي في مختلف القطاعات وتعزيز آليات الإدارة البيئية الرشيدة. وتعكس هذه الاستراتيجيات التوجه العام للدولة نحو تعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة[1].

ثانيًا: التشريع والتنظيم البيئي:

يُعدّ وضع الإطار القانوني الملائم من أهم أدوار المؤسسات الحكومية في مجال البيئة. حيث قامت الجزائر بإصدار عدة قوانين تشكل مرجعية للعمل البيئي، أبرزها القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[2]، الذي يُعتبر حجر الأساس في التنظيم البيئي الوطني. كما أصدرت الحكومة مراسيم تنفيذية وتنظيمية لضبط الأنشطة التي قد تضر بالبيئة مثل التصنيع، النفايات، والمياه. ويهدف هذا الإطار التشريعي إلى حماية البيئة من جهة، وردع المخالفات البيئية من جهة أخرى[3].

ثالثًا: الرقابة والردع

تضطلع المؤسسات الحكومية بمهام الرقابة البيئية من خلال هيئات تفتيش ومراقبة تتبع لوزارة البيئة أو هيئات ولائية. وتقوم هذه الأخيرة بمتابعة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بالقوانين البيئية، كما ترفع تقارير دورية بشأن المخالفات المسجلة. وتُمنح السلطات الإدارية صلاحيات ردعية تشمل الإنذارات، الغرامات، وإيقاف النشاطات في حالات الضرر البيئي الخطير، ما يعزز من فعالية السياسة البيئية[4].

رابعًا: التنسيق بين الهيئات والمؤسسات

تقوم المؤسسات الحكومية بعملية التنسيق بين مختلف المتدخلين في الشأن البيئي، من إدارات مركزية، جماعات محلية، قطاع خاص، ومجتمع مدني. ويُعد هذا التنسيق ضروريًا لتفادي التداخل في الصلاحيات

[1] خليفة، تركية. "دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة – وزارة البيئة نموذجًا." مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، المجلد 7، العدد 1، 2018، ص. 221-246.

[2] قبقوب، عيسى، وكاكي، محمد. "السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر." مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة تبسة، العدد 2، 2017، ص ص. 55-72.

[3] قبقوب، عيسى، مرجع سابق ص ص. 55-72.

[4] بن عياش، سمير. "السياسات البيئية وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر." أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016.

وتحقيق انسجام في تنفيذ السياسات البيئية. وتسعى الدولة الجزائرية إلى تفعيل هذا الدور من خلال المجالس الاستشارية واللجان متعددة القطاعات الخاصة بالبيئة[1].

خامسًا: الانخراط في الاتفاقيات والتعاون الدولي

تشارك الجزائر، عبر مؤسساتها الحكومية، في عدد كبير من الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر[2]. ويُمثل هذا الانخراط التزامًا سياسيًا وأخلاقيًا نحو القضايا البيئية العالمية، كما يفتح المجال أمام الاستفادة من الخبرات والدعم الدولي لتطوير القدرات المحلية في مجال حماية البيئة[3].

سادسًا: التوعية والتربية البيئية

تعتمد المؤسسات الحكومية برامج تهدف إلى نشر الوعي البيئي وتعزيز ثقافة بيئية مستدامة لدى المواطنين، خاصة فئة الشباب.

ويتم تنفيذ هذه البرامج عبر وسائل الإعلام، المدارس، الجمعيات، والمناسبات البيئية السنوية مثل "يوم البيئة العالمي". وتساهم هذه الأنشطة في خلق سلوكيات جماعية داعمة لحماية البيئة وتشجع على الممارسات الإيجابية كإعادة التدوير، ترشيد الاستهلاك، والمحافظة على الفضاءات الخضراء[4]

[1] هيبة، عائشة. "دور السياسات العامة البيئية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة الجزائر." مذكرة ماجستير، جامعة غرداية، 2020.

[2] هباش، الصالح. "السياسات البيئية في الجزائر وتأثيرها على المحليات." مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2022.

[3] هباش، الصالح. مرجع سابق

[4] بن فريحة، عبد الله. "التربية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة." مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأغواط، العدد 17، 2019، ص. 95–112.

المبحث الثاني: مشاركة الجزائر في الاتفاقيات الدولية

يُبرز هذا المبحث التزام الجزائر بالمشاركة في عدد من الاتفاقيات الدولية البيئية، ويحلل مدى انخراطها الجاد في تنفيذ بنودها، خاصة في ما يتعلق بمكافحة التغيرات المناخية، حماية التنوع البيولوجي، ومحاربة التصحر، كما يستعرض المبحث انعكاسات هذه الاتفاقيات على السياسات الوطنية[1]،

ويوضح التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق التزاماتها البيئية.

المطلب الأول: انضمام الجزائر إلى الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

تُعدّ الجزائر من الدول التي تؤكد التزامها المستمر والمستدام بالقضايا البيئية على الصعيد الدولي، حيث أبدت استعدادًا واضحًا للانضمام إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى حماية البيئة وحفظ التوازن البيئي على مستوى عالمي. وقد جاء انضمام الجزائر إلى هذه الاتفاقيات في سياق التزامها بتعزيز التنمية المستدامة ومكافحة التحديات البيئية الكبرى مثل التغيرات المناخية، التصحر، وفقدان التنوع البيولوجي[2].

أولا: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

من أبرز الاتفاقيات التي انضمت إليها الجزائر هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث شاركت الجزائر بشكل فاعل في مؤتمرات الأطراف (COP) لهذه الاتفاقية، مؤكدة التزامها بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 7% بحلول عام 2030. كما عملت على تنفيذ المخطط الوطني للانتقال الطاقوي الذي يهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى استراتيجيات تهدف إلى الحد من آثار التغيرات المناخية من خلال المخطط الوطني لمكافحة التغيرات المناخية[3].

---

[1] وزارة البيئة والطاقات المتجددة، التقرير الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، الجزائر، 2021، ص. 12-14.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير حول التزامات الجزائر الدولية في مجال البيئة، 2019، متاح عبر: https://www.undp.org

[3] آدم الصغير، "جهود دولية للحدّ من آثار تغير المناخ.. الجزائر تؤكد التزامها بحماية البيئة في مؤتمر باكو 2024"، إيلاف نيوز، 18 نوفمبر 2024، تم الاطلاع عليه في 18 أبريل 2025، من https://elayemnews.dz.

ثانيا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

فيما يتعلق بمكافحة التصحر، انضمت الجزائر أيضًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، حيث بذلت جهودًا كبيرة في تنفيذ مشاريع متكاملة لمكافحة التصحر، مثل مشروع "السد الأخضر" الذي بدأ في السبعينيات[1] والذي يهدف إلى استعادة الأراضي المتدهورة في المناطق الصحراوية، كما أقرّت الجزائر مجموعة من التشريعات لحماية الغابات وتنظيم استغلال الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تنظيم حملات تشجير واسعة ومشاريع توعية محلية بمشاركة المجتمعات المحلية[2] .

ثالثا: التنوع البيولوجي والحفاظ على البيئة الساحلية

فيما يخص التنوع البيولوجي، قامت الجزائر بتطوير استراتيجية وطنية شاملة لحماية التنوع البيولوجي تحت عنوان "الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي آفاق 2030"، والتي تتضمن خططًا ومشاريع لحماية المناطق المحمية والأنظمة البيئية الحساسة. من بين المشاريع البارزة التي تندرج ضمن هذه الاستراتيجية، مشروع "حماية البيئة والتنوع البيولوجي للساحل الجزائري" (بيبلا) الذي تم تنفيذه بالتعاون مع الوكالات الدولية مثل وكالة التعاون الإنمائي الألماني (GIZ)، بهدف توسيع المناطق المحمية ورصد التلوث البحري وحماية النظم الإيكولوجية الساحلية[3].

رابعا: التعاون الدولي في مجال حماية البيئة

تساهم الجزائر أيضًا في مشاريع بيئية دولية متعددة من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وتشمل هذه المشاريع مجالات إدارة النفايات، حماية البيئة، والتكيف مع التغيرات المناخية، حيث تتعاون الجزائر مع دول ومنظمات دولية مثل الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، فرنسا، وبلجيكا، ما يعزز من قدراتها التقنية والمالية في مجالات حماية البيئة والتكيف البيئي.

خامسا : التشريعات الوطنية لحماية البيئة

على الصعيد التشريعي، عززت الجزائر من موقفها في مجال حماية البيئة من خلال دسترة حق المواطنين في بيئة سليمة. كما أقرت مجموعة من القوانين البيئية التي تشمل حماية الغابات والمناطق الخضراء، وتنظيم

[1] آدم الصغير. نفس المرجع.

[2] آدم الصغير.مرجع سابق.

[3] Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), Protecting the Environment and Biodiversity in Algeria's Coastal Regions, accessed April 18, 2025, from https://www.giz.de/en/worldwide/141889.html.

عمليات تدوير النفايات، بالإضافة إلى إنشاء الشبكة البرلمانية للبيئة والمناخ التي تعمل على تعزيز التشريعات الوطنية البيئية ودعم التعاون الدولي في هذا المجال[1].

سادسا: الدعوة إلى تأسيس شبكة دولية للبلدان المتضررة من التغيرات المناخية

وفي إطار التعاون الدولي، أكدت الجزائر على أهمية التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات البيئية. وقد دعت إلى إنشاء شبكة دولية للبلدان المتضررة من التغيرات المناخية، مع التأكيد على أهمية الشفافية في التمويل ونقل التكنولوجيا لدعم الجهود المشتركة لمكافحة التغيرات المناخية والتحديات البيئية الأخرى[2].

المطلب الثاني: مدى التزام الجزائر بتطبيق بنود الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

تعتبر حماية البيئة من القضايا العالمية التي تفرض تحديات على مختلف الدول، حيث يتطلب التصدي للمشاكل البيئية مثل التغير المناخي والتصحر التعاون الدولي والالتزام بالاتفاقيات العالمية. وفي هذا الإطار، انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة.

ورغم المصادقة على هذه الاتفاقيات، فإن تنفيذ بنودها على الأرض يواجه العديد من التحديات.

أولاً: التصديق على الاتفاقيات الدولية

تعد الجزائر من الدول التي أبدت التزامًا جديًا من خلال التصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة. ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: حيث صادقت الجزائر عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 93-99 المؤرخ في 10 أبريل 1993، والتي تهدف إلى الحد من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري.
- اتفاقية التنوع البيولوجي: تم التصديق عليها في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-163 المؤرخ في 6 يونيو 1995، والتي تسعى للحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

[1] وزارة البيئة الجزائرية، "المعاهدات والاتفاقيات"، وزارة البيئة الجزائرية، تم الاطلاع عليه في 18 أبريل 2025، من https://www.me.gov.dz.

[2] زارة البيئة الجزائرية،نفس المرجع .

- اتفاقية بازل بشأن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود: حيث انضمت الجزائر إليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-158 المؤرخ في 16 مايو 1998، وهي تهدف إلى تنظيم عمليات نقل النفايات عبر الحدود وضمان عدم تأثيرها على البيئة[1].

ثانياً: التحديات في تطبيق الاتفاقيات الدولية

على الرغم من التصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية، فإن الجزائر تواجه بعض التحديات في تطبيق بنود هذه الاتفاقيات، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات في النقاط التالية:

- القيود المالية والتقنية: العديد من الاتفاقيات تتطلب استثمارات ضخمة في المجالات التقنية مثل الطاقة المتجددة، ونقل النفايات، وهو ما يشكل تحديًا في ظل الضغوط المالية التي تعاني منها الجزائر.
- نقص التنسيق بين المؤسسات: تعاني الجزائر من تداخل الصلاحيات بين الوزارات والهيئات المعنية بحماية البيئة مثل وزارة البيئة ووزارة الطاقة، مما يعوق التنسيق الفعّال لتنفيذ السياسات البيئية.
- التحديات القانونية والإدارية: هناك بعض القوانين البيئية التي لم يتم تطبيقها بشكل كامل بسبب نقص الموارد البشرية والتقنية، مما يؤدي إلى ضعف رصد وتنفيذ السياسات البيئية[2].

ثالثاً: الإنجازات البيئية في الجزائر

رغم التحديات التي تواجهها الجزائر في تنفيذ الاتفاقيات الدولية، إلا أنها قد حققت بعض الإنجازات الهامة في مجال حماية البيئة، ومن أبرز هذه الإنجازات:

- مشروع السد الأخضر: والذي يهدف إلى مكافحة التصحر في المناطق الصحراوية الجزائرية عبر زراعة الأشجار في الحدود الجنوبية للبلاد.
- الطاقة المتجددة: بدأت الجزائر في السنوات الأخيرة في توجيه استثمارات كبيرة نحو الطاقة المتجددة، حيث تم إطلاق العديد من المشاريع الكبرى في مجال الطاقة الشمسية
- و من أجل تحسين التزام الجزائر بتطبيق بنود الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

[1] حميدي فاطمة، "واقع حماية البيئة في القانون الجزائري"، مجلة، المجلد 21، العدد 1، مارس 2018،.جامعة مستغانم- الجزائر ص1-14.

[2] وناسي يحيى، "الآلية القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، جويلية 2007.

- تحسين التنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية: يجب إنشاء لجان تنسيقية بين الوزارات لضمان تنفيذ السياسات البيئية بشكل متكامل وفعال.
- تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية: ينبغي توفير التدريب اللازم للكوادر الوطنية وتوفير المعدات التكنولوجية اللازمة لضمان تطبيق التشريعات البيئية على الأرض[1].
- تعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية: من خلال التعاون مع المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين تنفيذ السياسات البيئية[2].

[1] وناسي يحيى، "نفس المرجع.

[2] وناسي يحيى، "مرجع سابق، جويلية 2007.

المطلب الثالث: تأثير الاتفاقيات الدولية على السياسات البيئية الجزائرية

تعد الاتفاقيات الدولية أداة أساسية لتوجيه السياسات البيئية في العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر. من خلال التزامها بهذه الاتفاقيات، استطاعت الجزائر أن تضع إطارًا تشريعيًا ونظامًا مؤسساتيًا يهدف إلى حماية البيئة والحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية والأنشطة الصناعية.

أولاً: مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية

لقد أدى انضمام الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية إلى تحديث قوانينها البيئية بما يتوافق مع المعايير العالمية[1].

على سبيل المثال:

- قانون حماية البيئة رقم 03-10 (2003): يعكس هذا القانون المبادئ العالمية المتعلقة بالتنمية المستدامة والوقاية من التلوث. فقد تم تعديل القوانين الجزائرية لتشمل مفاهيم الوقاية البيئية[2]، ومنع التلوث، وحماية التنوع البيولوجي، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي[3].
- قانون مكافحة التلوث رقم 02-02 (2002): يعكس هذا القانون التزام الجزائر بحماية البيئة من التلوث، خاصة في مجالات الهواء والمياه[4].

ثانياً: وضع استراتيجيات وطنية متكاملة استجابة للالتزامات الدولية

استجابة للالتزامات الدولية، وضعت الجزائر استراتيجيات وطنية لمكافحة التغيرات المناخية والتصحر، منها:

- الانتقال الطاقوي: الجزائر اعتمدت خطة طاقوية تهدف إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز الطاقات المتجددة، خصوصًا الطاقة الشمسية. هذه الاستراتيجية هي جزء من التزام الجزائر بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

[1] بشارف إكرام أمينة، مسعودي أحلام. تطور الحق في البيئة في القانون الدولي والقانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون البيئة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، 2020-2021.

[2] د.زايد محمد. "دور الاتفاقيات الدولية في تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية"، مجلة الاتجاهات القانونية والاقتصادية، المجلد 39، العدد 35، سنة 2023، ص. 285-309.

[3] المادة 1 و 2 من قانون حماية البيئة رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، الجريدة الرسمية، العدد 43.

[4] المادة 1 و 3 من قانون مكافحة التلوث رقم 02-02 المؤرخ في 5 فبراير 2002، الجريدة الرسمية، العدد 8.

- السد الأخضر: يعتبر من أبرز المشاريع البيئية لمكافحة التصحر في الجزائر، حيث تم إنشاء ملايين الهكتارات من الغابات في المناطق الصحراوية.
- استراتيجية مكافحة التصحر (2018–2023): وتضمن عدة تدابير لتثبيت الرمال ومنع تدهور الأراضي[1].

ثالثاً: تعزيز التعاون الدولي والإقليمي

ساهمت الاتفاقيات الدولية في تعزيز التعاون بين الجزائر ومنظمات ودول أخرى. على سبيل المثال:

- التعاون مع الأمم المتحدة: الجزائر استفادت من الدعم التقني والمالي عبر برامج الأمم المتحدة، خصوصًا في مجالات تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي.
- التمويلات الدولية: تحصلت الجزائر على تمويلات لتنفيذ مشاريع بيئية هامة مثل الطاقة المتجددة وحماية الموارد الطبيعية.
- التعاون الإقليمي: شاركت الجزائر في العديد من المبادرات الإقليمية لمكافحة التصحر وحماية البيئة، بالتعاون مع دول الساحل والصحراء[2].

رابعاً: رفع مستوى الوعي والتنسيق المؤسسي

ساهمت الاتفاقيات الدولية في تعزيز التنسيق بين الهيئات الحكومية. على سبيل المثال:

- الشبكة البرلمانية للبيئة والمناخ: أنشأت الجزائر هذه الشبكة لتنسيق الجهود بين البرلمان والحكومة ومنظمات المجتمع المدني.
- حملات التوعية: تم تنظيم العديد من الحملات التوعوية التي تهدف إلى زيادة الوعي البيئي لدى المواطنين وتوجيههم نحو ممارسات صديقة للبيئة[3].

[1] أميرة، خاتو. "الجزائر تؤكد التزامها بكل الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة"، موقع أوراس، بتاريخ 16 نوفمبر 2024. تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 أفريل 2025، من: https://shorturl.at/gjrxF

[2] أميرة، خاتو.مرجع سابق

[3] المادة 1 و 3 من قانون مكافحة التلوث رقم 02–02 المؤرخ في 5 فبراير 2002، الجريدة الرسمية، العدد 8.

خامساً: تحسين مراقبة وتنفيذ السياسات البيئية

ساهمت الاتفاقيات الدولية في تعزيز آليات المراقبة البيئية في الجزائر من خلال هيئات رقابية مثل:

- الوكالة الوطنية للبيئة: تراقب هذه الهيئة التلوث وتعمل على ضمان امتثال المؤسسات للمعايير البيئية.
- النظام الوطني للمراقبة البيئية: تم تطويره لجمع البيانات البيئية وتقييم جودة البيئة في مختلف المناطق[1].

[1] أميرة، خاتو.مرجع سابق.

المبحث الثالث: واقع ورهانات حماية البيئة في القانون الجزائري

رغم وجود ترسانة قانونية ومؤسساتية بيئية في الجزائر، لا تزال الممارسات الميدانية تعاني من عدة إشكالات. يتناول هذا المبحث واقع البيئة في الجزائر، من خلال رصد أبرز التحديات البيئية، وتحليل تأثيرها على مسار التنمية المستدامة. كما يُبرز المجهودات الحكومية وغير الحكومية لمواجهتها، في إطار بحث سبل تحسين فاعلية الحوكمة البيئية الوطنية[1].

المطلب الأول: التحديات البيئية في الجزائر

تواجه الجزائر مجموعة من التحديات البيئية المتفاقمة التي تُلقي بظلالها على مختلف جوانب الحياة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية، في ظل ما تعرفه البلاد من تحولات ديموغرافية واقتصادية متسارعة. وقد أضحى من الضروري تفعيل آليات الحماية القانونية والمؤسساتية للبيئة لمواجهة هذه التحديات بما ينسجم مع الالتزامات الدولية.

يُعتبر تلوث الهواء من بين أخطر الإشكالات البيئية التي تمس المدن الكبرى في الجزائر، حيث تتزايد معدلات الانبعاثات الغازية الناجمة عن الاستخدام المكثف للمركبات، إلى جانب قدم التجهيزات الصناعية ونقص آليات الرقابة البيئية. وقد أدى ذلك إلى تدهور نوعية الهواء وتسجيل نسب مرتفعة من الأمراض التنفسية، مما يُبرز قصور السياسات العمومية في احتواء هذه الظاهرة[2].

في المقابل، تعاني الجزائر من ندرة مائية حادة، إذ تُعد من بين الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من المياه سنوياً. ويُفاقم من هذه الأزمة تدهور جودة المياه بفعل التسربات، والتوسع العمراني غير المنظم، والتصريف العشوائي للمياه الصناعية والزراعية غير المعالجة، مما أدى إلى تلوث الموارد المائية السطحية والجوفية على حد سواء[1].

كما تعرف المناطق الساحلية تآكلاً متواصلاً للسواحل بفعل التغيرات المناخية وارتفاع منسوب مياه البحر، وهو ما تسبب في فقدان أجزاء كبيرة من الشواطئ خلال العقود الأخيرة، وتضرر الثروات البحرية والمناطق الرطبة، مما يُهدد الأنظمة البيئية الساحلية ويُقيد الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها، كالسياحة والصيد[3].

---

[1] سخري، منال. "الحوكمة البيئية.. كيف تساعد الجزائر في مواجهة تحديات تغير المناخ؟" منصة الطاقة، 13 ديسمبر 2024.

[2] الدويكات، براء. "حماية البيئة في الجزائر"، موقع موضوع، بتاريخ 18 سبتمبر 2022، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 أفريل 2025، من: https://shorturl.at/bmpI1

[3] الدويكات، براء.مرجع سابق.

التصحر بدوره يُشكل خطراً حقيقياً على الأمن البيئي في الجزائر، لاسيما في المناطق الجنوبية وشبه الجافة، حيث أدت عوامل بشرية ومناخية إلى تآكل التربة وتراجع الغطاء النباتي. ويعود ذلك إلى الرعي الجائر، والاستخدام غير المستدام للأراضي، وغياب استراتيجيات فعّالة لمكافحة هذه الظاهرة، رغم جهود الدولة مثل مشروع السد الأخضر.

أما إدارة النفايات، فهي لا تزال تعاني من إشكاليات هيكلية، تتجلى في غياب أنظمة فعّالة للفرز والمعالجة والتدوير. وتعتمد أغلب البلديات على الطمر العشوائي الذي يتسبب في تلوث التربة والمياه الجوفية، ويُشكل خطراً متنامياً على الصحة العمومية، خاصة في ظل ضعف التنسيق بين الفاعلين المحليين[1].

ومن جهة أخرى، يشهد التنوع البيولوجي في الجزائر تراجعاً ملحوظاً، نتيجة إزالة الغابات، والتوسع العمراني غير المنظم، والصيد الجائر، مما أدى إلى تهديد العديد من الكائنات الحية بالانقراض، في مقدمتها الفهود الصحراوية وغزال الأطلس. ورغم وجود محميات طبيعية، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة دون دعم مالي وتقني كافٍ[2].

وتتزايد التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية التي تمس الأمن البيئي في البلاد، من خلال ارتفاع درجات الحرارة، وتزايد فترات الجفاف، وتهديد التنوع البيولوجي. وهو ما يتطلب اعتماد استراتيجيات وطنية فعالة للتكيف مع المناخ، وتعزيز قدرات الفاعلين الوطنيين والمحليين لمواجهة هذه التغيرات ضمن مقاربة تشاركية شاملة.

المطلب الثاني: تأثير التحديات البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر

تواجه الجزائر جملة من التحديات البيئية المتزايدة التي أثرت سلبًا على جهود تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد أدى الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية إلى تدهور ملحوظ في البيئة، حيث سُجل تراجع في الغطاء النباتي، وانجراف للتربة، واستنزاف لمخزون المياه الجوفية، الأمر الذي قلل من قدرة الأنظمة البيئية على تجديد نفسها والاستجابة للحاجيات المتنامية للسكان والقطاعات الاقتصادية. كما أن التلوث بمختلف أنواعه، لا سيما الهوائي الناجم عن الانبعاثات الصناعية والنقل الحضري[3]،

[1] بغدادي، إيمان، وطيار، منى. "المشكلة البيئية جراء النفايات في الجزائر: دراسة في التشريع الجزائري"، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، 15 جوان 2022، ص. 41–53.

[2] إيمان، لعجل. "المشاركون في ندوة التحديات البيئية في الجزائر: الأمن البيئي أصبح ركيزة من ركائز الأمن القومي"، ملتيميديا الإذاعة الجزائرية، بتاريخ 5 جوان 2024. تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 أفريل 2025، من: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/46731

[3] لعروسي، محمد. "البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، جامعة الدكتور طاهر ملي، سعيدة، 2019–2020.

والمائي الناتج عن صرف المياه الملوثة من المنشآت الصناعية والمجتمعات السكنية، تسبب في تدهور جودة الحياة والصحة العامة، وزاد من الضغط على المنظومة الصحية والاقتصادية للدولة

أصبحت ندرة المياه واحدة من التحديات الهيكلية التي تعيق التنمية الزراعية والصناعية، لاسيما في ظل الاعتماد المتزايد على الموارد المائية السطحية والجوفية، التي تعاني من تراجع الكميات ونقص نوعية المياه بسبب التلوث. كما تتجلى الآثار السلبية للتغيرات المناخية والتصحر بشكل واضح، خاصة في المناطق الجنوبية والسهوب، حيث تسهم الممارسات الزراعية غير المستدامة والرعي الجائر في تسريع وتيرة زحف الرمال وتدهور الأراضي، وهو ما أدى إلى تقلص المساحات الزراعية وتهديد الأمن الغذائي وتزايد الفقر والهجرة نحو المدن[1].

من جهة أخرى، يشكل التزايد الكبير في حجم النفايات الصلبة والسائلة تحديًا مستمرًا للسلطات العمومية، إذ أن غياب البنية التحتية الملائمة لمعالجتها، وضعف أنظمة التسيير، يؤدي إلى انتشار مظاهر التلوث في المدن والمناطق الصناعية، ويُفاقم من المخاطر الصحية والبيئية. أما على المستوى المؤسساتي، فإن ضعف التنسيق بين الهيئات البيئية، والنقص في تطبيق القوانين البيئية، وكذا غياب الرؤية الشمولية، كلها عوامل تُسهم في الحد من فعالية الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات.

وبالرغم من الجهود المبذولة في إطار السياسات العمومية والبرامج القطاعية، إلا أن الاستجابة لهذه التحديات لا تزال دون المستوى المطلوب، مما يفرض ضرورة إعادة هيكلة التوجهات التنموية وفق منظور بيئي مستدام، يأخذ بعين الاعتبار التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وضرورة إشراك كافة الفاعلين في صياغة وتنفيذ السياسات البيئية، بما يعزز من قدرة الجزائر على التكيف مع هذه التحديات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأفق المتوسط والبعيد[2].

[1] شتوح، وليد. "واقع التدهور البيئي في الجزائر وأهم المجهودات لمعالجته"، جامعة أحمد دراية – أدرار، ملتقى دولي .2 يونيو 2014.

[2] شتوح، وليد..مرجع سابق.

المطلب الثالث: الجهود الحكومية وغير الحكومية لمواجهة التحديات البيئية في الجزائر

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة توجهاً متزايداً نحو تكثيف الجهود الرامية إلى التصدي لمختلف التحديات البيئية التي باتت تمثل خطراً متزايداً على التنمية المستدامة. وقد تجسدت هذه الجهود من خلال تفعيل الأطر القانونية والمؤسساتية، وتوسيع نطاق البرامج التنموية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين، سواء من القطاع الحكومي أو من فعاليات المجتمع المدني، بما يعكس وعياً متزايداً بأهمية حماية البيئة كشرط أساسي لتحقيق التنمية الشاملة.

عملت السلطات العمومية على تطوير ترسانة قانونية تعكس التزامات الجزائر الدولية وتواكب متطلبات الاستدامة، من خلال سن قوانين بيئية تتعلق بحماية المحيط، وإدارة الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، مثل القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[1]،

وكذا القانون رقم 12-07 الذي حدد دور الجماعات المحلية في الحفاظ على البيئة وتنظيم استعمال المجال الطبيعي[2].

كما تم تعديل قوانين الاستثمار لتشترط احترام المعايير البيئية كشرط أساسي للحصول على التراخيص.

في الإطار المؤسسي، أنشأت الدولة عدداً من الهيئات المتخصصة التي تُعنى برصد الأوضاع البيئية والتخطيط للتدخلات الضرورية، من بينها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والوكالة الوطنية للنفايات، والمركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة. وتهدف هذه المؤسسات إلى جمع البيانات البيئية وتحليلها، وضع السياسات العمومية، وتنسيق العمل بين القطاعات المعنية[3].

إلى جانب الإطار القانوني والمؤسساتي، باشرت الحكومة عدداً من البرامج التنموية ذات الطابع البيئي في المناطق الهشة، خاصة الجنوب الكبير، بالتعاون مع شركاء دوليين على غرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وركزت هذه المبادرات على التسيير المستدام للموارد المائية، مكافحة التصحر، وتحسين سبل التكيف مع التغيرات المناخية، مع تشجيع المشاركة المحلية وتبادل الخبرات.

---

[1] القانون رقم 03-10 الصادر في 2003/07/19 بشأن حماية البيئة في سياق التنمية المستدامة

[2] موالفي، سامية. "كلمة الوزيرة"، وزارة البيئة وجودة الحياة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 أفريل 2025، من: https://www.me.gov.dz/

[3] سخري، منال. "الحوكمة البيئية.. كيف تساعد الجزائر في مواجهة تحديات تغير المناخ؟"، موقع الطاقة، 13 ديسمبر 2024. تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 أفريل 2025، من:https://attaqa.net

من جهة أخرى، تم تعزيز برامج التوعية البيئية والتحسيس على نطاق واسع، عبر حملات موجهة للمدارس، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، بهدف ترسيخ ثقافة بيئية لدى المواطنين وتحفيز الممارسات السليمة في التعامل مع النفايات، الماء والطاقة. وقد شكلت هذه الحملات أداة فعالة لخلق وعي جمعي بأهمية البيئة ودورها في ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أما على صعيد الابتكار، فقد بادرت الدولة إلى اعتماد مقاربات حديثة توظف التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في تحليل المعطيات البيئية ورصد التغيرات المناخية، إلى جانب دعم المشاريع الخضراء والاقتصاد الدائري، بهدف تقليص الأثر البيئي وتحويل التحديات إلى فرص للنمو المستدام.

وتوازياً مع ذلك، تلعب المنظمات غير الحكومية والجمعيات البيئية دوراً محورياً في تجسيد الجهود المبذولة على المستوى المحلي، من خلال تنظيم حملات تنظيف، التشجير، والمراقبة الشعبية لتطبيق القوانين، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات تشاركية بالتعاون مع المجالس البلدية والولايات، في إطار مقاربة تشاركية تدمج السكان المحليين في رسم وتنفيذ السياسات البيئية.

كما لا يمكن إغفال المساهمة الفاعلة للمؤسسات الجامعية ومراكز البحث، من خلال إعداد دراسات وتقارير علمية، وتنظيم ملتقيات علمية تسلط الضوء على أهم التحديات البيئية التي تواجه الجزائر، واقتراح حلول علمية وعملية مبنية على البحوث الميدانية. وقد ساهم هذا التفاعل الأكاديمي في إثراء النقاش العمومي وتغذية صناع القرار بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات صائبة[1].

[1] زكري، مريم. "الجزائر.. نحو توظيف الذكاء الاصطناعي والابتكار الأخضر لمواجهة التحديات البيئية"، جريدة الشروق، بتاريخ 29 أوت 2024.

المبحث الرابع : تحديات وافاق تحقيق الأهداف البيئية بحلول سنة 2030.

تحقيق الأهداف البيئية المستدامة بات ضرورة حتمية في ظل التحديات المناخية المتزايدة. يسعى هذا المبحث إلى تقييم مدى تقدم الجزائر في هذا المجال، من خلال الوقوف على الإنجازات المحققة، خاصة في مجالات الطاقات المتجددة وتقليل التلوث. كما يناقش المبحث الأداء الوطني في مجال البيئة، ويقترح آفاقًا وتوصيات لتعزيز الالتزام بالمعايير البيئية الدولية في أفق 2030

المطلب الأول: التقدم المنجز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة البيئية.

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة ديناميكية متسارعة في مجال حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة البيئية، إذ تبنّت الدولة سياسات متعددة الأبعاد تهدف إلى الحد من التلوث، مكافحة التصحر، تقليص الانبعاثات الكربونية، وتطوير الطاقات المتجددة. وتندرج هذه الجهود في إطار التزامات الجزائر الدولية بموجب اتفاق باريس للمناخ، وسعيها لتحقيق أجندة 2030 للأمم المتحدة.

أولًا: الحد من التلوث البيئي

تحرص الجزائر على اتباع نهج بيئي متكامل يأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في مختلف السياسات التنموية، من خلال اعتماد برامج تهدف إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ على النظم الإيكولوجية. وتُعتبر شركة سوناطراك من أبرز الجهات الفاعلة في هذا المجال، حيث أطلقت استراتيجية وطنية لمواجهة التغيرات المناخية، ترتكز على أربعة محاور رئيسية: التقليل من الانبعاثات الغازية، إدماج الطاقات المتجددة في نشاط الشركة، تطوير تقنيات احتجاز الكربون، وتطبيق برامج التشجير لتحقيق التوازن بين الانبعاثات وامتصاصها[1].

ثانيًا: جهود مكافحة التصحر

يُعد التصحر من أخطر التحديات البيئية التي تواجه الجزائر، لا سيما في ظل المناخ الجاف الذي يطبع معظم أراضيها، وقد باشرت الدولة تنفيذ مشاريع بيئية كبرى للحد من تدهور الغطاء النباتي، منها برامج التشجير في ولايات الجنوب الشرقي مثل تبسة، التي شهدت غرس أكثر من 3200 هكتار من الأشجار المثمرة، إلى جانب شق المسالك الريفية لتحسين نوعية الحياة في الأرياف، والتقليل من زحف الرمال نحو المناطق السكنية[2].

[1] إشوف، عبد النور. "استهلاك الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة وعلاقته بالتلوث البيئي في الجزائر خلال الفترة (2000–2021): دراسة قياسية". مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12، العدد 2، ص ص. 13–32، 16 ديسمبر 2024.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "مشروع التشجير في ولاية تبسة"، تقرير داخلي، الجزائر، 2022.

كما تسعى السلطات إلى إعادة إحياء مشروع "السد الأخضر" ليشمل نطاقًا جغرافيًا أوسع يهدف إلى تأمين الحزام الغابي حول الشمال الجزائري[1].

ثالثًا: خفض الانبعاثات الكربونية

تسعى الجزائر إلى تقليص حجم انبعاثات الغازات الدفيئة، خصوصًا تلك الناتجة عن قطاع المحروقات، وذلك عبر برامج تهدف إلى تقليص ظاهرة حرق الغاز وتحسين كفاءة المنشآت الصناعية. وتعمل سوناطراك على اعتماد تقنيات متطورة لاسترجاع الأبخرة، والحد من تسرب الغازات الملوثة، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع لتثبيت الكربون، سواء عبر الوسائل التكنولوجية أو عبر وسائل طبيعية كالتشجير الواسع [2]. وفي هذا السياق، التزمت الجزائر بخفض انبعاثاتها بنسبة تصل إلى 22% بحلول سنة 2030، شريطة الحصول على دعم دولي تقني ومالي[3].

رابعًا: مشاريع الطاقات المتجددة والتنمية البيئية

تتوفر الجزائر على موارد طبيعية هائلة في مجال الطاقات المتجددة، وخصوصًا الطاقة الشمسية، حيث تسجل البلاد أكثر من 2000 إلى 3900 ساعة من الإشعاع الشمسي سنويًا، بمعدل إنتاج يتجاوز 5.6 كيلوواط/م² في مناطق الجنوب [4].

وقد باشرت السلطات تجسيد عدة مشاريع في هذا الإطار، نذكر منها:

محطة هجينة للطاقة الشمسية والغاز في حاسي رمل بطاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميغاواط؛

مزرعة رياح بطاقة 10 ميغاواط في ولاية أدرار؛

محطة كهروضوئية تجريبية بقدرة 1.1 ميغاواط في غرداية؛

مشروع وطني ضخم لإنشاء 2000 ميغاواط من الطاقة الشمسية، يشمل 15 محطة موزعة على 12 ولاية، تنفذه شركة سونلغاز، في إطار خطة لرفع القدرة الإنتاجية إلى 1000 ميغاواط سنويًا إلى غاية 2030[5].

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "مرجع سابق

[2] بن زروقي، محمد. "استخدام الطاقات المتجددة كأداة للتنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة البليدة 2، العدد 8، 2021.

[3] سوناطراك الجزائرية تحدد 4 محاور لخفض انبعاثات الكربون". الطاقة، 22 يوليو 2024. متاح على الرابط: https://attaqa.net/2024/07/22/ سوناطراك-الجزائرية-تحدد-4-محاور-لخفض-انبعاثات-الكربون.

[4] مصالح الوزير الأول. "الإمكانيات المتوفرة في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة"، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 19 أفريل 2025. متاح على الرابط:
https://aapi.dz/ar/secteur-des-energies-nouvelles-et-energies-renouvelables-ar/

[5] JSM Environmental Science and Ecology, "Sustainable Development in Algeria: Challenges, Strategies and Government Efforts", 2023.

ويهدف البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة إلى بلوغ قدرة إنتاجية إجمالية تقدر بـ 22,000 ميغاواط، تشمل الطاقة الكهروضوئية، الشمسية المركزة، الرياح، التوليد المشترك، الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية، كما تشتغل الجزائر على تطوير مشاريع واعدة مثل تخزين الطاقة، إنتاج الهيدروجين الأخضر، واستعمال الشبكات الذكية في تسيير الطاقة [1].

المطلب الثاني: تقيم الأداء الوطني في مجال حماية البيئة.

تقييم الأداء الوطني في مجال حماية البيئة في الجزائر يعكس مزيجاً من التقدم والتحديات التي تواجهها البلاد في تطبيق سياساتها البيئية. يتمثل الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر في قانون البيئة رقم 03-10 الذي أُصدر في عام 2003، ويهدف إلى حماية البيئة ضمن إطار التنمية المستدامة من خلال تقليل التلوث وحماية الموارد البيئية[2].

يعتبر هذا القانون خطوة مهمة في تنظيم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، ويشمل عددًا من المبادئ التنظيمية التي توجه المؤسسات الحكومية والخاصة نحو التزامات بيئية واضحة. بالإضافة إلى ذلك، انخرطت الجزائر في العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية مثل اتفاقية البحر الأبيض المتوسط لمكافحة التلوث (1980)، واتفاقية بازل (1998) للتحكم في نقل النفايات الخطرة، واتفاقية ستوكهولم (2001) بشأن الملوثات العضوية الثابتة، مما يبرز التزام الجزائر بالممارسات البيئية العالمية[3].

على الرغم من هذه الجهود، يواجه الأداء البيئي في الجزائر العديد من التحديات، خصوصاً في القطاعات الاقتصادية الكبرى مثل النفط والغاز. تعتبر الشركات النفطية مثل "سوناطراك" من أبرز الفاعلين في الاقتصاد الوطني، وقد أظهرت تحسينات ملحوظة في تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في عدة منشآت، مثل وحدة معالجة الخام جنوب (UTBS) بحاسي مسعود[4].

---

[1] بوطورة، فضيلة، وعزاز، خولة. "الاستثمار في الطاقات المتجددة بين التحديات البيئية والضرورة الاقتصادية: قراءة في تجربة الجزائر". جامعة المسيلة، ديسمبر 2019.

[2] أحلام كوشي، دور نظام المعلومات البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات البترولية- دراسة حالة حالة شركة سوناتراك فرع الإنتاج حوض بركاوي- 2011.مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير.، جامعة قصدي مرباح ورقلة ،2012 - 2013 .

[3] لعروسي، محمد.مرجع سابق.ص11.

[4] مخلفي آمينة، محجوبي نور الهدى، بن قانة إسماعيل، "قياس مؤشرات الأداء البيئي في وحدة معالجة الخام جنوب (ETBS) – سوناطراك، حاسي مسعود خلال الفترة 2011–2012"، مجلة الاقتصاد والأعمال العالمية، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص ص. 62–86، دار النشر: Refaad..2011–2012.

هذا النظام ساعد في تقليل الانبعاثات الغازية وتحسين إدارة النفايات وترشيد استهلاك الطاقة. إلا أن هناك تحديات مستمرة تتعلق بكفاءة إزالة الملوثات والنفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية، وهو ما يتطلب تحسين آليات الرقابة البيئية وتطبيق الأنظمة البيئية بشكل أكثر فعالية.

من جهة أخرى، يلاحظ أن التدهور البيئي لا يزال مستمراً، رغم الجهود المبذولة، وذلك بسبب ضعف تفعيل آليات التنمية المستدامة التي توازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة. يعزى ذلك إلى بعض الفجوات في التطبيق الفعلي للتشريعات والسياسات البيئية، سواء في مجال الرقابة أو في تحسين استغلال الموارد البيئية بشكل فعال. ولذلك، يعد تقوية أطر الرقابة البيئية وتحفيز الشركات والمؤسسات الاقتصادية على التكيف مع معايير الاستدامة البيئية من الأمور الضرورية لتحسين الأداء البيئي في الجزائر.

فيما يتعلق بنظم المعلومات البيئية، فقد اعتمدت الجزائر بعض النظم التي تساهم في تحسين متابعة الأداء البيئي للمؤسسات. تسمح هذه النظم بقياس مؤشرات الأداء البيئي مثل الانبعاثات الغازية، استهلاك الطاقة، وتخزين النفايات، مما يسهم في تعزيز الرقابة وتحقيق نتائج بيئية أفضل. مع ذلك، يتطلب الأمر مزيدًا من التطوير في هذه الأنظمة لضمان استمرارية التحسين وتحقيق الأهداف البيئية الوطنية في إطار رؤية 2030. تظل الجزائر بحاجة إلى تعزيز الموارد المخصصة لحماية البيئة، وتطوير آليات الرقابة البيئية لتقليص فجوات التطبيق والحد من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الصناعية. تساهم هذه الجهود في تحقيق حماية بيئية مستدامة ومتوازنة مع متطلبات النمو الاقتصادي، وهو ما يضمن تعزيز الأمن البيئي للأجيال القادمة[1].

المطلب الثالث: آفاق وتوصيات لعزيز الإلتزام البيئي.

أولاً: آفاق الالتزام البيئي في الجزائر

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالقضايا البيئية، تجلّى في سنّ مجموعة من التشريعات الوطنية التي تتماشى إلى حد ما مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية، لا سيما في مجالات تقييم الأثر البيئي والتنمية المستدامة. كما تم إدراج بعض القطاعات ذات التأثير البيئي الكبير، مثل التعدين والطاقة، ضمن الأنشطة الصناعية الخاضعة للرقابة البيئية. ومع ذلك، لا يزال هناك تباين ملحوظ بين الجانب التشريعي والممارسات الفعلية على أرض الواقع، وذلك نتيجة لضعف فعالية أجهزة الرقابة، وقلة التنسيق المؤسسي، ونقص الكفاءات والموارد المادية. هذا التحدي يفتح المجال أمام فرص عديدة لتعزيز الالتزام البيئي في الجزائر من خلال مراجعة الأطر القانونية، وتفعيل الرقابة، وتعزيز إشراك الفاعلين الاجتماعيين[2].

[1] أحلام كوشي, مرجع سابق .

[2] بن ميرة، مصطفى، "الرقابة البيئية على المناجم.. النصوص القانونية في اختبار الواقع"، جريدة الأيام نيوز، 28 نوفمبر 2024.

ثانياً: توصيات لتعزيز الالتزام البيئي وفقاً للمعايير الدولية

1. تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي : من الضروري مراجعة وتحيين التشريعات البيئية بشكل مستمر، لا سيما القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بما يجعله مواكباً للابتكارات التقنية والتطورات الدولية، مع التركيز على اعتماد آليات تقييم الأثر البيئي ذات معايير موضوعية وشفافة[1].
2. تعزيز التفتيش البيئي الميداني : يتطلب الأمر دعم فرق التفتيش البيئي من خلال تكوين متخصصين في الميدان البيئي، وتوفير تقنيات متطورة مثل أجهزة الاستشعار والطائرات بدون طيار، لمتابعة الأنشطة الصناعية، خاصة في المناطق الحساسة بيئياً كالجنوب الجزائري.
3. تحسين التنسيق بين الفاعلين المؤسسيين :يقترح إنشاء هيئة وطنية دائمة تُعنى بتنسيق السياسات البيئية بين مختلف القطاعات الوزارية، بما يضمن تجانس السياسات العمومية، ويحد من التداخل في الاختصاصات ويعزز نجاعة الأداء البيئي.
4. دعم الاقتصاد الأخضر والاستثمار في الابتكار البيئي :ينبغي تشجيع المؤسسات على تبنّي معايير الإدارة البيئية (مثل ISO 14001) من خلال حوافز مالية وضريبية، وإنشاء صندوق وطني لتمويل المشاريع البيئية والابتكارات التكنولوجية المستدامة[2].
5. تعزيز الشفافية والإشراك المجتمعي :يجب تمكين الجمعيات البيئية والمواطنين من الوصول إلى المعلومات البيئية، والمشاركة في الرقابة على المشاريع ذات الأثر البيئي، من خلال منصات رقمية وتعديلات قانونية تعزز مبدأ الحق في البيئة السليمة[3].
6. تطبيق اللامركزية البيئية :يُوصى بمنح السلطات المحلية مزيداً من الصلاحيات في إدارة القضايا البيئية، وتوفير الموارد اللازمة لتأهيل الطواقم المحلية، بما يسمح لها بتولي مهام الرقابة والتخطيط البيئي وفق خصوصية كل منطقة.

---

[1] قداري، ياسمينة، "الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، جامعة الدكتور طاهر مولاي – سعيدة، السنة الجامعية 2019-2020.

[2] شيباني، كريمة، وقلبازة، أمال. "أثر الالتزام بالمعايير البيئية الدولية على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية: دراسة قياسية للفترة (2000-2022)"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 2، 8 أوت 2024، ص ص 361-374.

[3] عبد الغني، سناء، "دور الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية على تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية"، مجلة السياسة والاقتصاد، المعهد العالي للدراسات المتطورة – القطامية، 2022

7. إدراج التربية البيئية في المنظومة التعليمية : من المهم دمج مفاهيم حماية البيئة ضمن المناهج الدراسية في مختلف الأطوار، وتعزيز برامج التكوين البيئي في الجامعات ومراكز التدريب المهني، ما يساهم في نشر ثقافة بيئية لدى الأجيال الصاعدة
8. الاستفادة من آليات التمويل المناخي العالمية :ينبغي تفعيل التعاون مع الجهات الدولية المانحة، والاستفادة من صناديق المناخ مثل صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيّف، لتمويل المشاريع البيئية والتنموية، خاصة في المناطق المتضررة من التغير المناخي.

في المجمل، تمثل هذه المقترحات خارطة طريق عملية لتعزيز الامتثال البيئي في الجزائر، وتُسهم في تحقيق توازن فعّال بين متطلبات التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية للبلاد في مجال الاستدامة البيئية.

— خلاصة ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني :

خصص هذا الفصل لدراسة الإطار القانوني والمؤسسي لحماية البيئة في الجزائر، مع التركيز على مدى توافق السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية، وذلك في ضوء الاتفاقيات متعددة الأطراف التي انضمت إليها الجزائر منذ عقود.

انطلق الفصل من تحليل تطور السياسة البيئية الجزائرية والجهود التشريعية والتنظيمية المبذولة، مستعرضًا القوانين الأساسية كالقانون رقم 03-10، وقانون الغابات، والمياه، والنفايات. كما تم التطرق إلى دور المؤسسات الحكومية في تطبيق هذه السياسات من خلال مهام التشريع، الرقابة، التنسيق، والانخراط في التعاون الدولي.

في محور آخر، تم تحليل مدى التزام الجزائر بالاتفاقيات الدولية، ومدى تأثيرها على السياسات البيئية الوطنية، كما تم التطرق إلى التحديات البيئية الكبرى التي تواجه البلاد، مثل التصحر والتلوث المائي والهوائي، ومدى ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة 2030.

أخيرًا، أبرز الفصل جهود الدولة والمجتمع المدني لمواجهة هذه التحديات، مع تقديم تقييم أولي للأداء البيئي الوطني، والتوصية بضرورة تعزيز الحوكمة البيئية، وتحديث التشريعات، وتوسيع الشراكات الدولية لتأمين انتقال فعلي نحو التنمية البيئية المستدامة.

خاتمة

خاتمة

إن تزايد التحديات البيئية في العقود الأخيرة، بما في ذلك التغير المناخي، التصحر، تلوث المياه والهواء، والانقراض البيولوجي، قد فرض على المجتمع الدولي اعتماد منظومة قانونية دولية تسعى لحماية البيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية. ومن هذا المنطلق، برزت الاتفاقيات الدولية كوسيلة للتنسيق والتعاون بين الدول لمجابهة هذه التحديات، وذلك ضمن مقاربة شاملة تُراعي خصوصيات كل دولة وقدراتها.

لقد بيّن هذا البحث، من خلال الفصل الأول، أن الاتفاقيات الدولية تُعد الركيزة الأساسية في تطوير الحوكمة البيئية العالمية، حيث وفّرت أرضية قانونية للعمل المشترك والتزمت فيها الدول بأهداف ومعايير بيئية واضحة. كما أوضح أن التفاعل مع هذه الاتفاقيات يختلف من دولة لأخرى تبعًا لعوامل اقتصادية، قانونية، وسياسية.

أما في الحالة الجزائرية، التي شكلت محور الفصل الثاني، فقد أظهرت الدراسة أن الجزائر قد انخرطت بجدية في عدد من الاتفاقيات الدولية، ووضعت ترسانة قانونية لحماية البيئة، بالإضافة إلى مؤسسات وهيئات وطنية مكلفة بالمتابعة والتنفيذ. غير أن هذه الجهود، ورغم أهميتها، تصطدم بعدة معوقات، منها ضعف التنسيق بين الفاعلين، نقص التمويل، غياب الرقابة الفعالة، والتحديات الهيكلية التي تعاني منها المنظومة البيئية في البلاد.

ومن خلال تحليل واقع السياسات البيئية الجزائرية، تبيّن أن هناك حاجة ماسة إلى:

- ✓ تطوير الإطار المؤسساتي وتعزيز التنسيق بين القطاعات.
- ✓ تخصيص موارد مالية وتقنية كافية لدعم البرامج البيئية.
- ✓ تعزيز دور المجتمع المدني والجامعة في ترسيخ ثقافة بيئية مستدامة.
- ✓ تفعيل مبادئ الاتفاقيات الدولية على أرض الواقع من خلال خطط تطبيق عملية وقابلة للقياس.

في الأخير، يمكن القول إن حماية البيئة لم تعد ترفًا سياسيًا، بل ضرورة حتمية لبقاء المجتمعات واستقرارها. ولذلك، فإن المضي في تفعيل الالتزامات الدولية البيئية، وتكييفها ضمن الواقع الوطني، هو السبيل لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تحترم الإنسان والمحيط معًا

الملخص

تتناول هذه المذكرة موضوع حماية البيئة في سياق الاتفاقيات الدولية، مع التركيز على الجزائر كدراسة حالة خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2030. تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الإطار القانوني الدولي في دعم جهود الدول نحو حماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحليل مفاهيم بيئية أساسية، ورصد أبرز الاتفاقيات الدولية وآليات تنفيذها. كما تم تقييم السياسة البيئية الجزائرية ومدى توافقها مع الالتزامات الدولية، واستعراض الإطار القانوني والمؤسساتي الوطني، إضافة إلى التحديات والصعوبات التي تعرقل تحقيق الأهداف البيئية المنشودة. توصلت الدراسة إلى أن الجزائر أحرزت تقدمًا تشريعيًا ومؤسساتيًا في المجال البيئي، إلا أن فعالية التنفيذ تبقى محدودة، مما يتطلب تعزيز الحوكمة البيئية، وتكثيف التنسيق بين مختلف الفاعلين، والاعتماد على مقاربة شاملة ومستدامة تُراعي خصوصيات السياق الوطني.

Abstract

This thesis addresses the issue of environmental protection within the framework of international agreements, focusing on Algeria as a case study during the period 2019–2030. The study aims to highlight the importance of the international legal framework in supporting countries' efforts to protect the environment and achieve sustainable development. It analyzes key environmental concepts and reviews major international agreements and their implementation mechanisms. The research also evaluates Algeria's environmental policy and its alignment with international commitments, examining the national legal and institutional frameworks, as well as the main challenges hindering environmental goals. The study concludes that Algeria has made legislative and institutional progress in environmental governance, but implementation remains weak. This calls for strengthened coordination among stakeholders and the adoption of a comprehensive, sustainable approach that considers national specificitie

قائمة المصادر والمراجع

كتب

- أبو زيد، نصر، الإنسان والمجتمع، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 26.
- الجبالي، حمزة، التحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين، عمّان: دار الأسرة الميديا ودار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص. 7.
- الطائي، عبد صالح، الآثار القانونية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية، الإسكندرية: مطبعة الأمل، ط1، 2002، ص 17.
- العتيبي، سمر إبراهيم حامد، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص. 12.
- المرازيق، وعد الله حكيم، إدارة البيئة: نظم ومخططات وتطبيقات، عمّان: دار الحامد، 2007، ص. 94.
- أحمد عبد الرحمن، *دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة*، مجلة العلوم والتكنولوجيا، جامعة القاهرة، 2021.
- أحمد شحاتة، *العولمة والبيئة في العالم العربي*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص. 44، 53.
- بدر الدين، صالح محمود، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006، ص 17.
- خلف الله، محمد محمود، البيئة والتنمية الاقتصادية، القاهرة: أنوار الرسالة، ط2، 1994، ص 35.
- راتب، مسعود، الإنسان والبيئة: دراسة في التربية البيئية، عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 16-18.
- الطاهر، محمد، التحديات البيئية والتنمية في الوطن العربي والمشرق، عمّان: دار الأسرة ومنظمة دار العالم الثالث، ط2، 2007، ص 7.
- الحاج، محمد صالح، الآثار القانونية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية، الإسكندرية: مطبعة الأمل، ط.1، 2002، ص. 17.
- صباح العشاوي، *المسؤولية عن حماية البيئة*، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2010.

– صلاح الدين عامر، *مقدمة لدراسة القانون الدولي العام*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص. 164.

– صلاح عبد الرحمن الحديثي، *النظام القانوني الدولي لحماية البيئة*، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2010، ص. 24، 205.

– عبد السالم صالح عرفة، *المنظمات الدولية والإقليمية*، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1999، ص. 276.

– عبد العزيز طريح شرف، *التلوث البيئي: حاضره ومستقبله*، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص. 3.

– عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، *دور المنظمات الدولية في حماية البيئة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص. 9.

– عبد الله الأشعل، *قضايا معاصرة في القانون الدولي: نظرة تطبيقية*، مطابع الطوجي، مصر، 1996، ص. 88.

– عبد الله الشايب، *القانون الدولي البيئي*، دار الكتب القانونية، القاهرة، ط1، 2010، ص. 45.

– عامر محمود الطراف، *أخطار البيئة والنظام الدولي*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص. 59، 76، 78.

– فاكر، أبو القاسم، *القضايا البيئية وتأثيرها على العلاقات الدولية*، مجلة العلوم السياسية، 2022.

– قاسم، منى، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، القاهرة: الدار المصرية، ط. 2، 1994، ص. 35.

– ماجد راغب الحلو، *قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة*، منشأة المعارف، بيروت، 2007، ص. 8.

– محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية*، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2001، ص. 89.

– مراد، عبد الفتاح، *شرح تشريعات البيئة في مصر وفي الدول العربية محلياً ودولياً*، دار نشر الكتب والوثائق المصرية، 1996، ص. 339.

– نادية مصطفى وآخرون، *مقدمة في العلاقات الدولية*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1998، ص. 240.

1. مقالات:

– أبركان، عبد القادر. "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر." مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 61، 2020، ص. 48.

– إشوف، عبد النور. "استهلاك الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة وعلاقته بالتلوث البيئي في الجزائر خلال الفترة (2000–2021): دراسة قياسية". مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12، العدد 2، ص. 13–32، 16 ديسمبر 2024.

– بغدادي، إيمان، وطيار، منى. "المشكلة البيئية جراء النفايات في الجزائر: دراسة في التشريع الجزائري"، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، 15 جوان 2022، ص. 41–53.

– بن زروقي، محمد. "استخدام الطاقات المتجددة كأداة للتنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة البليدة 2، العدد 8، 2021.

– بن عيسى، محمد. "الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر: دراسة مقارنة." مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 4، 2019، ص. 80.

– بيار فام، "الحوكمة البيئية"، ترجمة: سامية عامر، مجلة السياسة الدولية، ع178، أكتوبر 2009، ص. 127.

– جمال عبد العظيم أحمد، "دور وسائل الإعلام في توعية الجماهير بالقضايا البيئية المحلية والعالمية"، 2020.

– حميدي، فاطمة. "واقع حماية البيئة في القانون الجزائري"، مجلة، المجلد 21، العدد 1، مارس 2018، جامعة مستغانم– الجزائر، ص. 1–14.

– فصيل دلو، "الصحافة الجزائرية وجرائم البيئة"، ضمن مؤلف البيئة في الجزائر: التأثيرات على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية، فلسطين: مخبر الدراسات والأبحاث حول المياه والبحر الأبيض المتوسط، 2007، ص. 94.

– كمال رزق، "دور الدولة في حماية البيئة"، مجلة الباحث: ورقة علمية، العدد 5، 2007، ص 107.

– خليفة، تركية. "دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة – وزارة البيئة نموذجًا." مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، المجلد 7، العدد 1، 2018، ص. 221–246.

– د. زايد محمد. "دور الاتفاقيات الدولية في تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية"، مجلة الاتجاهات القانونية والاقتصادية، المجلد 39، العدد 35، سنة 2023، ص. 285–309.

– "الحماية الدولية للبيئة من خلال تطور قواعد القانون الدولي البيئي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع2، 2021، ص. 207.

– سائحي، يوسف. "دور المعايير الدولية لحماية البيئة في تحسين الأداء البيئي"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 6 جانفي 2020، ص. 585–606.

– صالح، نور الدين. "دور القضاء الإداري في حماية البيئة في الجزائر." مجلة القانون العام، العدد 7، 2020، ص. 59.

– شيباني، كريمة، وقلبازة، أمال. "أثر الالتزام بالمعايير البيئية الدولية على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية: دراسة قياسية للفترة (2000–2022)"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 2، 8 أوت 2024، ص. 361–374.

– عبد الغني حسونة، "التنمية المستدامة والبيئة في القانون الدولي"، مجلة دراسات قانونية، ع4، 2014، ص. 21.

– عبد الغني، سناء. "دور الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية على تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية"، مجلة السياسة والاقتصاد، المعهد العالي للدراسات المتطورة – القطامية، 2022.

– علي حسين يوسف، "الأبعاد البيئية في العلاقات الدولية المعاصرة"، مجلة الباحث، جامعة واسط، ع15، 2016، ص. 320.

– قبقوب، عيسى، وكاكي، محمد. "السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر." مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة تبسة، العدد 2، 2017، ص. 55–72.

– فاكر، أبو القاسم، "القضايا البيئية وتأثيرها على العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة 1991–2020"، مجلة العلوم السياسية والإستراتيجية، م7، ع14، يوليو 2022، ص. 639–684.

– محمد الركابي، "العولمة وتأثيراتها على البيئة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع12، 2017، ص. 214.

– مخلفي، آمينة، محجوبي، نور الهدى، بن قانة، إسماعيل. "قياس مؤشرات الأداء البيئي في وحدة معالجة الخام جنوب (ETBS) – سوناطراك، حاسي مسعود خلال الفترة 2011–2012"، مجلة الاقتصاد والأعمال العالمية، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص. 62–86، دار النشر: Refaad.

– لديربي، عبد العال، "المواجهة الأممية للانتهاكات البيئية: دراسة لدور الأمم المتحدة في حماية البيئة"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، ع96، يوليو 2023، ص. 111–162.

3. <u>مذكرات جامعية :</u>

–أحلام، كوشي. دور نظام المعلومات البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات البترولية– دراسة حالة شركة سوناتراك فرع الإنتاج حوض بركاوي. مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012–2013.

–أبو بكر، س.، حماية البيئة في القانون الدولي الإنساني: دراسة تطبيقية على فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017، ص. 14.

–بن عياش، سمير. السياسات البيئية وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016.

–بشارف، إكرام أمينة، مسعودي، أحلام. تطور الحق في البيئة في القانون الدولي والقانون الجزائري. مذكرة ماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، 2020–2021.

–بلة، نزار. "دور الفواعل المحلية في تفعيل السياسة البيئية في الجزائر: بلدية الكرمة والسانية أنموذجا ولاية وهران 2012– 2017." دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019.

–بوسكار، فريدة. "السياسة البيئية في الجزائر." مذكرة ماستر تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2013/2012.

–بوعزيز، سليمة. السياسات العامة وأثرها على التنمية المستدامة في قطاع الغذاء، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014–2015.

—رضوان حوشين، الوسائل القانونية لحماية البيئة ودور القاضي في تطبيقها، مذكرة تخرج، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2006، ص. 49.

—ساسي غبغوب، تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص. 86.

—عبد الغني، حسونة. الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة. رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

—قداري، ياسمينة. الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائي. مذكرة ماستر، جامعة الدكتور طاهر مولاي – سعيدة، 2019–2020.

—لعروسي، محمد. البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الجزائر. مذكرة ماستر، جامعة الدكتور طاهر ملي، سعيدة، 2019–2020.

—مرزاقة قراس، الحوكمة البيئية في السياسات الدولية: دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، جامعة قسنطينة 3، 2023، ص. 87.

—هيبة، عائشة. دور السياسات العامة البيئية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير، جامعة غرداية، 2020.

—هباش، الصالح. السياسات البيئية في الجزائر وتأثيرها على المحليات. مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2022.

—وناسي، يحيى. الآلية القانونية لحماية البيئة في الجزائر. رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، جويلية 2007.

4. الجرائد:

—الجريدة الرسمية، العدد 12، 1996، ص. 12.

—الجريدة الرسمية، العدد 69، 1992، ص. 1801–1802.

—الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، 1993، ص. 4–24.

—المادة 1 و 2 من قانون حماية البيئة رقم 03–10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، الجريدة الرسمية، العدد 43.

—المادة 1 و 3 من قانون مكافحة التلوث رقم 02-02 المؤرخ في 5 فبراير 2002، الجريدة الرسمية، العدد 8.

— المادة 3 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 47، الجزائر.

.5المعاجم

— ابن منظور، لسان العرب، طهران: نشر أدب الحوزة، الجزء 1، المجلد 1، 1984، ص ص 36-38.

— صبحي حمود وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت: دار المشرق، ط2، 2001، ص 127.

.6النصوص الدينية

— القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 74.

— القرآن الكريم، سورة يونس، الآية 93.

.7القوانين والتشريعات:

— المادة 2-3-4 من القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة.

— المادة 4-7 من قانون 03-10.

— القانون رقم 03-10 الصادر في 2003/07/19 بشأن حماية البيئة في سياق التنمية المستدامة.

— قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

— جمهورية مصر العربية، القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن البيئة، الجريدة الرسمية، القاهرة، العدد 5، سنة 1994، ص 1.

— المملكة الأردنية الهاشمية، القانون رقم 52 لسنة 2006 المتعلق بالبيئة، 2006، ص 1.

.8مواقع إلكترونية:

– آدم الصغير، "جهود دولية للحدّ من آثار تغير المناخ.. الجزائر تؤكد التزامها بحماية البيئة في مؤتمر باكو 2024"، إيلاف نيوز، 18 نوفمبر 2024، تم الاطلاع عليه في 18 أبريل 2025، من: https://elayemnews.dz

– إيمان، لعجل. "المشاركون في ندوة التحديات البيئية في الجزائر: الأمن البيئي أصبح ركيزة من ركائز الأمن القومي"، ملتيميديا الإذاعة الجزائرية، 5 جوان 2024، من: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/46731

– أميرة، خاتو. "الجزائر تؤكد التزامها بكل الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة"، موقع أوراس، 16 نوفمبر 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 أفريل 2025، من: https://shorturl.at/gjrxF

– الدويكات، براء. "حماية البيئة في الجزائر"، موقع موضوع، 18 سبتمبر 2022، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 أفريل 2025، من: https://shorturl.at/bmpI1

– زكري، مريم. "الجزائر.. نحو توظيف الذكاء الاصطناعي والابتكار الأخضر لمواجهة التحديات البيئية"، جريدة الشروق، 29 أوت 2024.

– س. أ، "حماية البيئة.. الجزائر تؤكد التزامها بكل الاتفاقيات الدولية"، شهاب برس، 16 نوفمبر 2024، تم الاطلاع عليه في 18 أبريل 2025، من: https://bit.ly/3KJ5Mxd

– سخري، منال. "الحوكمة البيئية.. كيف تساعد الجزائر في مواجهة تحديات تغير المناخ؟"، موقع الطاقة، 13 ديسمبر 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 أفريل 2025، من: https://attaqa.net

– "سوناطراك الجزائرية تحدد 4 محاور لخفض انبعاثات الكربون"، الطاقة، 22 يوليو 2024، متاح على الرابط: https://attaqa.net/2024/07/22/سوناطراك-الجزائرية-تحدد-4-محاور-لخفض-انبعاثات-الكربون

– مصالح الوزير الأول. "الإمكانيات المتوفرة في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة"، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 19 أفريل 2025. من: https://aapi.dz/ar/secteur-des-energies-nouvelles-et-energies-renouvelables-ar

– موالفي، سامية. "كلمة الوزيرة"، وزارة البيئة وجودة الحياة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 أفريل 2025، من: https://www.me.gov.dz/

– وزارة البيئة الجزائرية، "المعاهدات والاتفاقيات"، تم الاطلاع عليه في 18 أبريل 2025، من: https://www.me.gov.dz

– www.akhbarak.net، "الأزمة الإثيوبية المصرية"، تاريخ الاطلاع: 2020/04/09.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. كتب:

– Olivier Mazaudoux, Droit international public et droit international de l'environnement, PULIM, 2008.

– Susan Strange, States and Markets, 2nd edition, London: Pinter Publishers, 1994, pp. 150–153.

– Michel Prieur, Droit de l'environnement, Paris: Dalloz, 2e éd., 1991, pp. 34-35.

2. مقالات وأوراق علمية:

– Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics," International Organization, Vol. 46, No. 2, 1992, pp. 391–425.

– Fredriksson, Per G. & Mani, Muthukumara, "Democracy, Property Rights, and Environmental Policy," Journal of Environmental Economics and Management, 2004.

– JSM Environmental Science and Ecology, *Sustainable Development in Algeria: Challenges, Strategies and Government Efforts*, 2023.

– Peter M. Haas, "Do Regimes Matter? Epistemic Communities and Mediterranean Pollution Control," International Organization, Vol. 43, No. 3, 1989, pp. 377–403.

3. تقارير ومنشورات رسمية :

– Limits to Growth, Club of Rome Report, 1972, p. 12.

– Our Common Future, The World Commission on Environment and Development (Brundtland Report), 1987, p. 45.

– Olund Wingqvist, Gunilla et al., Mainstreaming Environment and Climate Change into Poverty Reduction and Development Strategies, UNDP, 2012, p. 11.

– UNEP, Governing Council Report, 2010.

– UNEP, Green Economy Report, 2011, p. 3.

– United Nations, Report of the United Nations Conference on Environment and Development, A/CONF.151/26 (Vol. I), 12 August 1992.

4. اتفاقيات ومعاهدات :

– Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), Protecting the Environment and Biodiversity in Algeria's Coastal Regions, accessed April 18, 2025, from: https://www.giz.de/en/worldwide/141889.html

– Rio Declaration on Environment and Development, United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, 1992.
– The International Convention for the Prevention of Pollution of the Sea by Oil (OILPOL), London, 12 May 1954.
– UNFCCC, The Paris Agreement, [Online] https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement2025/04/07 :تاريخ الاطلاع ،.

5.القواميس الأجنبية

— Oxford Advanced Learner's Dictionary, Oxford University, 8th edition, p. 509.
— Michael Mayor, Longman Dictionary of Contemporary English, Pearson Longman, 2009, p. 566

قائمة الإختصارات

- COP: مؤتمر الأطراف
- NDCs: المساهمات المحددة وطنياً
- UNFCCC: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- CBD: اتفاقية التنوع البيولوجي
- CITES: اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض
- OILPOL: الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحر بالنفط
- ISO 14001: المواصفة الدولية لنظام الإدارة البيئية
- UTBS: الجامعة التكنولوجية بسكرة
- GIZ: وكالة التعاون الألماني للتنمية.
- UNCCD: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- ريو: "قمة ريو دي جانيرو." (قمة الأرض 1992).
- ص: صفحة

الفهرس

الإهداء.....

شكر وعرفان .....

مقدمة.....ا-ز

الفصل الأول: حماية البيئة مقاربة مفاهيمية. 9

المبحث الأول:مفهوم حماية البيئة في العلاقات الدولية..... 10

المطلب الأول: تعريف حماية البيئة وأهميتها في السياق الدولي..... 10

المطلب الثاني: تطور مفهوم البيئة في القانون الدولي. 17

المطلب الثالث: التفسيرات النظرية لحماية البيئة في العلاقات الدولية..... 18

المطلب الرابع: دور المنظمات الدولية في تعزيز حماية البيئة..... 21

المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة..... 23

المطلب الأول: أهم الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة..... 23

المطلب الثاني: آليات تنفيذ المعاهدات الدولية لحماية البيئة..... 26

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاقيات الدولية..... 28

المبحث الثالث: الاطار القانوني و السياسي لحماية البيئة..... 32

المطلب الأول: القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة..... 32

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الدولية و حماية البيئة..... 34

المطلب الثالث: تأثير العولمة على سياسات حماية البيئة..... 36

الفصل الثاني : حماية البيئة في الجزائر "الإطار القانوني والمؤسسي" 40

المبحث الأول: الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري..... 41

المطلب الأول: تطور السياسة البيئية في الجزائر..... 41

المطلب الثاني: الإطار القانوني لحماية البيئة في التشريع الجزائري 43
المطلب الثالث: دور المؤسسات الحكومية في تطبيق السياسات البيئية..... 44
المبحث الثاني: مشاركة الجزائر في الاتفاقيات الدولية..... 46
المطلب الأول: انضمام الجزائر إلى الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة..... 46
المطلب الثاني: مدى التزام الجزائر بتطبيق بنود الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة 49
المطلب الثالث: تأثير الاتفاقيات الدولية على السياسات البيئية الجزائرية..... 51
المبحث الثالث: واقع ورهانات حماية البيئة في القانون الجزائري 53
المطلب الأول: التحديات البيئية في الجزائر..... 53
المطلب الثاني: تأثير التحديات البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر 54
المطلب الثالث: الجهود الحكومية وغير الحكومية لمواجهة التحديات البيئية في الجزائر 55
المبحث الرابع : تحديات وافاق تحقيق الأهداف البيئية بحلول سنة 2030. 58
المطلب الأول: التقدم المنجز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة البيئية. 58
المطلب الثاني: تقيم الأداء الوطني في مجال حماية البيئة..... 60
المطلب الثالث: آفاق وتوصيات لعزيز الإلتزام البيئي..... 61
خاتمة..... 65
الملخص 69
Abstract..... 69
قائمة المصادر والمراجع 70